الأمم المتحدة
الجمهورية العربية السورية

# الإطار الإستراتيجي للأمم المتحدة

## 2022-2024
## سورية

## الأمم المتحدة

# إطار العمل الاستراتيجي للجمهورية العربية السورية

# 2024-2022

قام "فريق الأمم المتحدة القُطري" بالتشاور مع حكومة الجمهورية العربية السورية وأصحاب المصلحة الأساسيين بإعداد هذا الإطار الاستراتيجي لسورية[1] من عام 2022 وحتى عام 2024.

يهدف الإطار الاستراتيجي إلى دعم الناس في سورية في بناء المرونة وتحسين حياتهم، بطريقة قائمة على المبادئ، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، في إطار أهداف التنمية المستدامة والتزامات "عدم ترك أحد خلف الركب".

الهدف الرئيسي للإطار الاستراتيجي هو تعزيز وسائل الصمود للشعب في سورية من خلال أربع نتائج رئيسية من شأنها توجيه الدعم الاستراتيجي لفريق الأمم المتحدة القطري في سورية في السنوات الثلاث المقبلة. النتائج الأربعة هي:

النتيجة 1: الوصول المحسن والمنصف والشامل والآمن إلى الخدمات عالية الجودة.

النتيجة 2: وصول أفضل للسكان، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، إلى خدمات الحماية الاجتماعية وسبل عيش مستدامة وتعافي اقتصادي اجتماعي شامل ومنصف.

النتيجة 3: ظروف معيشية محسنة للأشخاص النازحين والعائدين والمجتمعات المتضررة

النتيجة 4: يتم تعزيز مرونة السكان الأهش عن طريق زيادة القدرة المؤسساتية على الاستجابة في التخطيط وتقديم الخدمات.

ولدى التوقيع أدناه، تصادق الأطراف المشاركة على هذا الإطار الاستراتيجي، وتؤكّد التزامها المشترك بتحقيق أهدافه.

| | |
|---|---|
| الدكتور فادي سلطي الخليل | السيد عمران ريزا |
| رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي | المنسـق المقيم للأمم المتحدة |
| هيئة التخطيط والتعاون الدولي القُطري | فريق الأمم المتحدة |

دمشق، سورية، حزيران 2022

[1] الجمهورية العربية السورية هو الاسم الرسمي لهذا البلد حسبما تعترف به الأمم المتحدة. ويُستخدم الاسم (سورية) اختصاراً في هذه الوثيقة.

## فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية

بالتوقيع أدناه، يُقر أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري إطار العمل الاستراتيجي 2022-2024 ويؤكدون التزامهم المشترك بتحقيق أهدافه.

DocuSigned by:
F91282F9F586428...

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| مايك روبسون<br>منظمة الأغذية والزراعة<br>الممثل | رملة الخالدي<br>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<br>الممثل المقيم | عمر بلان<br>صندوق الأمم المتحدة للسكان<br>المسؤول بالإنابة | ريان نوكس<br>برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المونل)<br>مدير البرنامج في سورية | سيفانكا دانايلا<br>مفوضية شؤون اللاجئين<br>الممثل |
| بو فيكتور نيلوند<br>اليونيسف<br>الممثل | محمد عثمان أكرم<br>مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع<br>المدير | أمانيا مايكل إيبي<br>الأونروا<br>المدير القطري | روس سميث<br>برنامج الأغذية العالمي<br>المدير القطري بالإنابة | إيمان شنكيتي<br>منظمة الصحة العالمية<br>الممثل بالإنابة |
| عمر ابريما نجي<br>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية<br>المدير القطري | بيتر راديماكر<br>منظمة العمل الدولية<br>نائب المدير الإقليمي | سامي ديماسي<br>ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة<br>المدير الإقليمي لمكتب غرب آسيا | كوستانزا فارينا<br>اليونيسكو<br>الممثل للبنان وسورية | منير تابت<br>الإسكوا<br>نائب الأمين التنفيذي |

| | |
|---|---|
| إيمانويل كالينزي<br>اليونيدو<br>الممثل | كريستينا ألبرتين<br>مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة<br>الممثل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا |

## قائمة الاختصارات

المكتب المركزي للإحصاء (CBS)

وثيقة البرنامج القُطري (CPD)

منظمات المجتمع المدني (CSO)

نظام إدارة المعلومات التربوية (EMIS)

برنامج التحصين الموسع (EPI)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

مسح الأمن الغذائي (FSA)

العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)

إجمالي الناتج المحلي (GDP)

النهج المنسق للتحويلات النقدية (HACT)

المسكن والأراضي والممتلكات (HLP)

نظرة عامة عن الاحتياجات الإنسانية (HNO)

نهج قائم على حقوق الإنسان (HRBA)

خطة الاستجابة الإنسانية (HRP)

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)

الأشخاص النازحون داخلياً (IDP)

نظام إدارة المعلومات (IMS)

منظمة دولية غير حكومية (INGO)

اللجنة التوجيهية المشتركة (JSC)

خطة العمل المشتركة (JWP)

عدم ترك أي أحد خلف الركب (LNOB)

الرصد والتقييم (M&E)

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (MoAAR)

وزارة الثقافة (MoC)

وزارة التربية (MoEd)

وزارة الكهرباء (MoEl)

وزارة المالية (MoF)

وزارة الخارجية والمغتربين (MoFA)

وزارة الصحة (MoH)

وزارة التعليم العالي (MoHE)

وزارة الإسكان والتعمير (MoHC)

وزارة الداخلية (MoI)

وزارة الصناعة (MoIn)

وزارة الإدارة المحلية (MoLA)

وزارة الأشغال العامة (MoPW)

وزارة الشؤون الاجتماعية (MoSA)

وزارة الدولة لشؤون البيئة (MoSEA)

وزارة الدولة لشؤون لمصالحة الوطنية (MoSNR)

وزارة النقل (MoT)

وزارة الموارد المائية (MoWR)

منظمة غير حكومية (NGO)

هيئة التخطيط والتعاون الدولي (PICC)

فريق إدارة البرامج (PMT)

المنسق المقيم (RC)

مكتب المنسق المقيم (RCO)

الهلال الأحمر العربي السوري (SARC)

الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان (SCFAP)

المركز السوري لبحوث السياسات (SCPR)

جمعية تنظيم الأسرة السورية (SFPA)

الأمم المتحدة (UN)

فريق الأمم المتحدة القُطري (UNCT)

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UNESCWA)

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

أطار الأمم المتحدة الاستراتيجي (UNSF)

مجلس الأمم التابع للأمم المتحدة (UNSC)

الاستعراض الدوري الشامل (UPR)

الاستعراض الوطني الطوعي (VNR)

أهداف التنمية المستدامة ( SDGs)

خطة الاستجابة الاقتصادية والاجتماعية (SERP)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNHABITAT)

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)

مكتب الأمم المتحدة لخدمات دعم المشاريع (UNOPS)

دولار أمريكي (USD)

برنامج الأغذية العالمي (WFP)

منظمة الصحة العالمية (WHO)

**المحتويات**


| | |
|---|---|
| **ملخص تنفيذي** | **2** |
| **1. السياق القطري** | 3 |
| **1-1**المشهد الاجتماعي والاقتصادي | 3 |
| 1-2 الأولويات الوطنية | 6 |
| **2. إعداد برامج الأمم المتحدة** | **7** |
| 2-1 الدروس المستفادة | 8 |
| 2-2 المبادئ الأساسية | 9 |
| 2-3 النهج الاستراتيجية | 11 |
| **3. ركائز البرنامج** | **15** |
| الركيزة الأولى: توفر الخدمات الأساسية والاجتماعية والوصول إليها | 15 |
| الركيزة الثانية: التعافي الاقتصادي الاجتماعي المستدام: | 17 |
| الركيزة الثالثة: بيئة تمكينية لعودة تتسم بالمرونة | 20 |
| الركيزة الرابعة: صمود الأشخاص والقدرة المؤسساتية على الاستجابة | 22 |
| **4. الافتراضات والمخاطر** | **24** |
| **5. تنفيذ الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة** | **25** |
| 5-1 طرق التنفيذ الرئيسية | 25 |
| 5-2 اتفاقيات التنفيذ | 25 |
| 5-2-1 خطط العمل المشتركة | 26 |
| 5-2-2 الحوكمة | 26 |
| 5-2-3 الإلزامية في ترتيبات الإدارة والمساءلة للبرنامج | 26 |
| **6. خطة الرصد والتقييم** | **28** |
| **الملحق 1: إطار المصادر والنتائج (مصفوفة المؤشرات)** | **29** |
| **الملحق 2: النهج المنسق للتحويلات النقدية** (HACT) | **35** |
| **الملحق القانوني** | **38** |

## ملخص تنفيذي:

تواجه الجمهورية العربية السورية واحدة من أكثر الحالات الطارئة تعقيدًا في العالم، مع مستويات لا مثيل لها من الاحتياجات الإنسانية، ونزوح داخلي وخارجي كبيرين، ودمار واسع النطاق للبنية التحتية المدنية والزراعية، وآثار كارثية على مكاسب التنمية في البلاد.

تشير التقديرات في عام 2022، إلى أن 14.6 مليون شخص في سورية بحاجة إلى المساعدة الإنسانية - بزيادة قدرها 30 بالمائة مقارنة بعام 2020 - مع تفاقم الاحتياجات بشكل متزايد بسبب التدهور الاقتصادي.

يواصل فريق الأمم المتحدة القطري، من خلال وضع الاستجابة لاحتياجات الناس في صميم عمله، لاستكمال جهود المساعدة الإنسانية المباشرة الكبيرة بأنشطة الصمود متعددة السنوات. في عام 2021، حدد فريق الأمم المتحدة القطري نهجًا مشتركًا لتعزيز الصمود في سورية، مع تسليط الضوء على هدفه المتمثل في تعزيز سبل العيش الحضرية والريفية للأشخاص المستضعفين وتحسين الوصول المستدام والمنصف والآمن إلى الخدمات الأساسية الحيوية في المناطق ذات الاحتياجات الشديدة.

لذلك، ستركز الأنشطة في إطار الإطار الاستراتيجي 2022-2024 على برامج المرونة والتعافي المبكر متعددة السنوات وتهدف إلى تصميم وتنفيذ تدخلات أكثر استدامة. من خلال العمل مع الشركاء المعنيين، سيركز الإطار الجديد على أولويات البرامج التالية:

- من خلال النتيجة الأولى، سيساهم فريق الأمم المتحدة القطري في تحسين الوصول العادل والشامل والآمن إلى الخدمات الأساسية الجيدة. ستشمل المجالات ذات الأولوية الصحة والتعليم وإعادة التأهيل الخفيفة للبنى التحتية المدنية الحيوية للخدمات الأساسية والخدمات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية والاستدامة البيئية؛
- تعزز النتيجة الثانية الأنشطة التي توفر وصولاً أفضل للناس، ولا سيما الأكثر ضعفاً، إلى خدمات الحماية الاجتماعية، وسبل العيش المستدامة، والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشامل والعادل؛
- تساهم النتيجة الثالثة في تحسين الظروف المعيشية للنازحين والعائدين والمجتمعات المتضررة من خلال دعم قدرات المؤسسات ذات الصلة لتقديم الخدمات القانونية والإدارية والأساسية الاجتماعية؛
- النتيجة الرابعة ستعزز المرونة من خلال تعزيز الاستجابة المؤسسية في تقديم الخدمات. ستُعطى الأولوية لبناء القدرات اللازمة للمجتمعات المحلية للمشاركة الفاعلة في أنشطة الصمود القائمة على المنطقة وللمؤسسات لتقديم خدمات اجتماعية وحماية شاملة ومنصفة.

لضمان البرمجة الحساسة للسياق، ستكون التدخلات البرامجية قائمة على المنطقة وستكون مستندة إلى المبادئ والنهج التالية من أجل تعظيم تأثيرها الإيجابي على المجتمعات المستهدفة: التنسيق مع السلطات الوطنية المعنية ؛ تقييمات الوضع المنتظمة؛ الشمول والمشاركة، لضمان استفادة جميع الأشخاص المتضررين بشكل منصف من مساعدة الأمم المتحدة، وأخذ احتياجاتهم وتحدياتهم في الاعتبار ومعالجتها؛ التركيز على تعزيز التماسك الاجتماعي والحماية عبر جميع البرامج؛ مراعاة الفوارق بين الجنسين والتركيز على الفئات الهشة؛ المسؤولية والالتزام تجاه المستفيدين.

سيتم إعداد البرامج لإحداث تحول فيما يتعلق بمراعاة النوع الاجتماعي عبر برامج الأمم المتحدة، من أجل معالجة أسباب عدم المساواة بين الجنسين، وتحسين ظروف النساء والفتيات في حياتهن اليومية، وكذلك تحسين وضعهن الاجتماعي، وبالتالي تمهيد الطريق نحو المساواة بين الجنسين.

سيكون هذا الإطار هو الإستراتيجية القانونية والتشغيلية لفريق الأمم المتحدة القطري في سورية. سينسق فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة السورية من أجل تنفيذ الأنشطة ضمن الإطار من خلال عمل مجموعات ركائز النتائج الأربعة. وستكون اللجنة التوجيهية المشتركة هي الهيئة التي تراقب الإنجاز وتقدم المشورة بشأن أكثر الطرق ذات الصلة لتمكين الشراكات الضرورية من تحقيق النتائج المتفق عليها.

# 1. السياق القطري[1]

## 1-1 المشهد الاجتماعي والاقتصادي

تمر الجمهورية العربية السورية[2] بواحدة من أكثر حالات الطوارئ تعقيداً في العالم، حيث توجود مستويات لا مثيل لها من الاحتياجات الإنسانية، ونزوحٍ داخلي وخارجي كبيرين ودمارٍ واسعِ النطاق للبنية التحتية المدنية والزراعية وكذلك آثار كارثية على مكاسب التنمية في القطر. تشير التقديرات في عام 2022، إلى أن 14.6 مليون شخص في سورية بحاجة إلى المساعدة الإنسانية - بزيادة قدرها 30 بالمائة مقارنة بعام 2020 - مع تفاقم الاحتياجات بشكل متزايد بسبب التدهور الاقتصادي.[3]

نظرًا لما تم توثيقه من زيادة في احتياجات الناس، بما في ذلك الخدمات الأساسية وسبل العيش، فضلاً عن التحديات الجديدة التي فرضها تأثير جائحة كوفيد 19، تُحدد هذه الوثيقة المجالات الرئيسية لمساهمة فريق الأمم المتحدة القطري، بالتنسيق مع الحكومة السورية، وذلك لتلبية احتياجات الشعب السوري من خلال برامج الصمود والتعافي على عدة سنوات والتي تتكامل مع جهود المساعدة الإنسانية الكثيفة.

لا يزال الشعب السوري يعاني بشدة من أزمة أصبحت الآن طويلة ومركبة بطبيعتها على الرغم من "وجود هدوء نسبي الآن، فيما يتعلق بخطوط الجبهة على الأقل التي لم تتغير منذ أكثر من عام حتى الآن"[4]. وخسرت سورية عدداً لا يحصى من الأرواح منذ عام 2011، وشهد الاقتصاد تباطؤاً غير مسبوق وضرراً واسع النطاق للبنية التحتية المادية، بما في ذلك قطاعات الكهرباء والزراعة والصناعة والصحة والتعليم والإسكان، فضلاً عن الموارد المائية، مما أثر على توافر الخدمات الاجتماعية الأساسية وضعف الوصول إليها بشدة. وكان للأزمة تأثيرٌ عميقٌ على المجتمع مع استمرار ارتفاع مستويات النزوح الداخلي، بما في ذلك 6.7 مليون نازح[5]، بينما وفقاً لوثائق الأمم المتحدة، لا يزال 5.6 مليون سوري مسجلين كلاجئين خارج البلاد[6].

واصلت الحكومة دعمها للسلع والخدمات الأساسية، لا سيما الخبز والمواد التموينية والكهرباء ومياه الشرب، وسعت إلى الحفاظ على دعم جميع مكونات مساندة الأسرة على الرغم من الآثار الاقتصادية للأزمة وأثر العوامل الخارجية وارتفاع التكاليف. وقُدّر إجمالي حجم الدعم الذي تقدمه الحكومة بنحو 1360 مليار ليرة سورية في العام 2018، وذلك يمثل حوالي 15٪ من الناتج الإجمالي المحلي في ذاك العام. إلا أن هذا الوضع الذي طال أمده تسبب في أضرار ونواقص في الخدمات العامة من جانبين: الأول هو جودة الخدمات والثاني هو الفجوات في التغطية. وتهدف الحكومة إلى إعطاء الأولوية لهذين البعدين في الخطط الوطنية المستقبلية. وفي الوقت نفسه تواصل الجهات العاملة في المجال الإنساني المعتمَدة في سورية تقديم المساعدات المباشرة لجزء كبير من الأشخاص المحتاجين عبر القطاعات المختلفة.[7]

---

[1] أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية تحفظات على الأرقام وبعض التقارير الواردة في هذه الوثيقة لأنها لا تستند إلى مصادر وطنية.

[2] الجمهورية العربية السورية هو الاسم الرسمي للقطر كما تعترف به الأمم المتحدة. تستخدم كلمة "سورية" كاختصار في جميع أنحاء هذه الوثيقة.

[3] نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية 2022

[4] إحاطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية لمجلس الأمن، آذار 2021

[5] https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/idps-tracking. وفقاً لحكومة الجمهورية العربية السورية، يقدر عدد النازحين داخلياً بـ 4 ملايين. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

[6] بالإضافة إلى ذلك، فر أكثر من 120000 لاجئ فلسطيني ممن كانت سورية محل إقامتهم المعتاد إلى لبنان والأردن وغيرهما.

[7] https://fts.unocha.org/appeals/924/flows?order=directional_property&sort=asc

حصل أكثر من 5 ملايين شخص على اللجوء في الخارج، بمن فيهم أكثر من ثلث العاملين في مجال الرعاية الصحية والمعلمين.[8] وتترتب على الأزمة عواقب تؤثر على النساء بشكل خاص، حيث أصبح العديد منهن المعيل الوحيد ومقدم الرعاية الأساسي لأسرهن، بالإضافة إلى زيادة معدلات الفقر وصعوبة الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية وتأمين سبل العيش والأمن الغذائي.[9] كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى حرمان النساء من حق الوصول إلى الخدمات المتخصصة والاجتماعية مثل مراقبة سوء التغذية وفحصها والصحة الإنجابية والاستشارات سريعة الاستجابة والتي انخفضت بنسبة تصل إلى 50% قبل الإغلاق في العام 2020 وخلاله.

وعانى الأطفال واليافعون أيضاً من تأثيرات كبيرة ومتباينة، إذ ارتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات المواليد ومعدل وفيات الأمهات بشكل ملحوظ منذ بداية الأزمة. وكذلك انخفض معدل الالتحاق برياض الأطفال من 12% في العام 2011 إلى 8.9% في العام 2021[10]، وتشير الأرقام إلى وجود 1.90 مليون طفل خارج المدرسة (تتراوح أعمارهم بين 5 أعوام و17 عاماً) من بين عدد السكان ممن هم في سن المدرسة والبالغ حوالي 5.52 مليون نسمة[11]. علاوة على ذلك، أدت هذه الفترة الطويلة إلى توسيع نطاق قضايا الحماية التي تؤثر على الأطفال وحجمها. وتؤثر قضايا الحماية الإضافية المتنوعة وعميقة الجذور على الأطفال، بما فيها الانفصال عن الأسر وفقدانها، والصدمات النفسية واستنفاد أصول الأسرة وفقدان القدرة على التكيف. كما إن الأطفال اللاجئين والمنفصلين عن ذويهم والأطفال النازحين داخلياً أو العائدين أكثر عرضةً للعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي، ويؤثر الخوف والقلق والحزن على صحتهم النفسية، أما القوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية فهي محدودة وغير كافية لمعالجة القضايا الجديدة الناجمة عن الأزمة.

وكانت سورية قد أحرزت تقدماً في المساواة بين الجنسين قبل عام 2011[12]، ولكن هذه المكاسب تراجعت، واتسعت الفجوة بين الجنسين من حيث نتائج التنمية ومؤشراتها. وأصبحت الشابات والفتيات بشكل خاص عرضة للخطر من حيث الإفادات عن زيادات في زواج القصر[13]. لذا ينبغي أن تكون النساء والفتيات أولوية رئيسية بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين وفي تغيير بعض الممارسات التمييزية التي تمخضت عنها الأزمة.

سيتم اعتماد إعداد البرامج لإحداث تحول فيما يتعلق بمراعاة النوع الاجتماعي عبر برامج الأمم المتحدة، وذلك بغية معالجة أسباب عدم المساواة بين الجنسين وتحسين ظروف النساء والفتيات في حياتهن اليومية وكذلك تحسين وضعهن الاجتماعي وبالتالي تمهيد الطريق نحو المساواة بين الجنسين. وسيشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحديد الاحتياجات المرتبطة بالنساء والفتيات وكيفية تأثير معايير النوع الاجتماعي على الأطفال خلال نشأتهم والنساء والفتيات في حياتهن في ظل السياق الحالي. كما سيشمل ذلك أيضاً تعليم الفتيات وتمكينهن ودعم الرجال والفتيان لتبني السلوكيات والمواقف التي تعزز المساواة بين الجنسين وضمان المشاركة والمساهمة الكاملة للنساء والفتيات في بناء السلام والاستقرار وكذلك الصمود والتعافي الاجتماعي والاقتصادي. كما ستكون هناك حاجة إلى إعطاء الأولوية للأسر التي تعيلها نساء.

واتسع تصنيف الأفراد الهشة بين السكان منذ العام 2011 ليشمل التركيبة السكانية الجديدة كالنازحين داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة والأفراد الأضعف من الفتيان والفتيات والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأيتام والنساء المعيلات لأسرهن. كما أثرت الأزمة على اللاجئين الفلسطينيين الذين استضافتهم سورية قبل الأزمة، بالإضافة إلى غيرهم من اللاجئين المقيمين بشكل قانوني في سورية.

---

[8] المصدر بالنسبة للعاملين في مجال الرعاية الصحية: بحث منظمة الصحة العالمية "الرعاية الصحية ضحية ست سنوات من الحرب في الجمهورية العربية السورية" https://www.who.int/en/news-room/detail/15-03-2017-health-care-a-casualty-of-6-years-of-war-inthe-syrian-arab-republic.

[9] نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية للعام 2021

[10] المصدر: وزارة التربية، 2021

[11] المصدر: اللجنة الوطنية للسكان في سورية، 2021.

[12] حكومة الجمهورية العربية السورية. التقرير الوطني الأول لأهداف التنمية المستدامة، 2019

[13] حكومة الجمهورية العربية السورية. التقرير الوطني الأول لأهداف التنمية المستدامة (ملخص تنفيذي) 2019.

وأثرت الأزمة سلباً على تقديم الخدمات، حيث أصبح وصول الأشخاص المهمشين إليها أمراً أصعبولا يزال عدد من النازحين يعيشون في مساكن مؤقتة، بما في ذلك مراكز الإيواء الجماعية والمباني غير المكتملة والمدمرة. وفي هذا السياق، عملت المنظمات الدولية بالتنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية على توفير التعليم والغذاء والماء والدواء، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي والنفسي للتخفيف من معاناتهم. كما يعد إيجاد حلول طويلة الأمد ومستدامة للنزوح، بما في ذلك دعم اللاجئين والنازحين الذين اختاروا العودة إلى ديارهم أمراً بالغ الأهمية لمنع تعمق الاحتياجات الإنسانية بشكل أكبر.
وعملت حكومة الجمهورية العربية السورية منذ العام 2018، مع الزيادة النسبية في الأمن والاستقرار في أكثر من ثلثي أراضي الجمهورية العربية السورية، على استعادة الوصول إلى الخدمات استجابةً للضرورات المعيشية الأساسية، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الدولية والمحلية والوطنية. وعاد 1.95 مليون ممن كانوا نازحين داخلياً بين عامي 2018 و2020 بسبب "مزيج من عوامل الدفع والجذب، في المقام الأول تحسُّن الوضع الأمني في مناطقهم الأصلية (وذلك سبب ذكره 80% من العائدين) و/أو تدهور الوضع الاقتصادي في مناطق النزوح"[14]. ومن بين الأولويات المعلنة في الخطط المستقبلية للحكومة السورية العمل على تهيئة الظروف المواتية لعودة طوعية وآمنة وكريمة للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطق إقامتهم وإعادة دمجهم في دورة الحياة وإعادة دمجهم اجتماعياً واقتصادياً.

وفي حين أدى استقرار الأسعار النسبي والارتفاع التدريجي في الدخل لأول مرة منذ عام 2011 إلى نمو متواضع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2017-2018، فإن التعافي الاقتصادي تعرقل بسبب استمرار الأزمة وكذلك الأزمة المصرفية في البلد المجاور لبنان وانخفاض قيمة الليرة السورية وتقييد الوصول إلى الأسواق المالية العالمية وتأثيرات العديد من العوامل الداخلية والخارجية. كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم نقاط ضعف الاقتصاد الأساسية، مما أثر بشكل سلبي على توفير الخدمات وسبل العيش في سورية. ويجب تقييم هذه الآثار مع مرور الوقت اعتماداً على مدة جائحة كوفيد-19 والتدابير الوقائية المتخذة للحد من انتشارها.

إحدى التبعات الإضافية البارزة للوضع الحالي هي أن القطاع الزراعي أصبح مساهماً رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك يظل أحد أكثر القطاعات تضرراً بعد أن عانى من الصدمات المناخية، بما فيها الجفاف والحرائق والفيضانات وكذلك نقص المدخلات (البذار والكيماويات الزراعية والأدوات والوقود). وتضرر المزارعون في الوقت نفسه من فقدان المدخلات المستوردة إلى سورية، مما أدى إلى نقص المتطلبات الأساسية لتعزيز إنتاج القمح وغيره من المحاصيل. وفي الوقت نفسه لوحظت زيادة كبيرة في أسعار المدخلات (البذار والآلات والعمالة)، مما أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج وانخفاض الغلات. وأدى تكرر النقص في القمح بدوره إلى ارتفاع أسعار الخبز السياحي (الغير مدعوم) بالإضافة إلى انخفاض في دعم الخبز المدعوم – إذ ارتفع الأول بنسبة 325% (ليصل إلى 451 ل.س للربطة) في عام 2020 وحده[15]. كما تأثر القطاع بشدة بالتدمير واسع النطاق للبنية التحتية للري (المقدر بنحو 3.3 مليار دولار أمريكي في تقييم الأضرار لعام 2017 الذي أجرته بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة). وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني 60% من السكان الآن من انعدام الأمن الغذائي بشكل غير مسبوق. وبينما يبلغ إنتاج القمح (المحصول الرئيسي) 60% - 70% من مستويات ما قبل الأزمة، يزرع الجزء الأكبر منه في مناطق خارج سيطرة الحكومة حالياً (بشكل أساسي في الشمال الشرقي). وعلى الرغم من هذه الصعوبات تظل الزراعة المصدر الرئيسي للدخل والأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي بالنسبة للملايين في جميع أنحاء القطر.

ولا يزال مدى الاحتياجات الإنسانية هائلاً بالتزامن مع تجدد تدهور الاقتصاد برمته في العام 2019 والأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19. وتشير التقديرات في عام 2021 إلى أن أكثر من 13 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بمن فيهم أكثر من 6 ملايين طفل وما يقرب من نصف مليون لاجئ فلسطيني ممن بقوا في سورية. كما يبلغ إجمالي

[14] نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية 2021
[15] نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية 2021

عدد النازحين داخلياً أكثر من 6 ملايين[16]. وأدى النزوح إلى المناطق الحضرية إلى إثقال كاهل العديد من المجتمعات، مما أدى إلى زيادة أعباء الخدمات المستنزفة أصلاً والتي تعاني من نقصٍ في الموارد. كما أدى كل من تدمير البنية التحتية المدنية ونضوب المدخرات ومحدودية الفرص الاقتصادية إلى إجبار الكثيرين على اللجوء إلى استراتيجيات التكيف السلبية التي تؤثر بشكل خاص على الأفراد الأهش، بمن فيها الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وغيرهم من الفئات أو الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى انعدام آليات التأقلم.

كما ذكرنا آنفاً، زادت جائحة كوفيد-19 من التحديات المختلفة التي تواجهها سورية بسبب الأزمة متعددة الجوانب، وتسببت في مزيد من التراجع في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر بـ 9.15٪ خلال الفترة بين 2019-2020 مع زيادة معدلات البطالة وارتفاع الأسعار بنسبة 240٪ منذ حزيران 2019[17]. وارتفع كذلك "مؤشر أسعار المستهلك للعام 2010" من 1025.6 في حزيران 2019 إلى 1900 في الشهر ذاته من العام 2020، وانخفض متوسط العاملين في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهو يعتبر قطاعاً مولداً لفرص العمل ومحركاً للتعافي الاقتصادي. وبدأت الحكومة السورية ووكالات الأمم المتحدة في آذار 2020 التنسيق من أجل ضمان اتخاذ التدابير الوقائية المطلوبة والاستجابة لكوفيد-19. وستكون التدابير الفعالة لمكافحة التأثير طويل الأجل للوباء والتخفيف منه والاستجابة له أولوية قصوى في تنفيذ الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة 2022-2024. كما يجب إجراء تقييمات متخصصة ذات صلة لفهم طبيعة التأثيرات ومداها على الاحتياجات الماسة والمساعدات طويلة الأجل.

في ضوء ما سبق، تتفق الحكومة السورية وفريق الأمم المتحدة القطري على خلق ظروف اقتصادية واجتماعية مواتية وفرص لكسب العيش ودعم الخدمات الاجتماعية وسبل العيش الأساسية، وكذلك المجالات الرئيسية ذات الأولوية لبرامج الأمم المتحدة المستقبلية، وذلك في سبيل الاستجابة الضرورية لاحتياجات الأشخاص الأكثر إلحاحاً، والتكامل مع مساعداتها الإنسانية[18].

وبإشارة نهائية للسياق، صادقت سورية على معظم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان[19]، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تشكل أساس نهج الأمم المتحدة القائم على حقوق الإنسان في إعداد البرامج في القطر، إلى جانب التوصيات المنبثقة عن آليات حقوق الإنسان.[20]

### 2-1 الأولويات الوطنية

قررت الحكومة السورية في العام 2015 مواءمة رؤيتها وخططها الوطنية مع جدول أعمال 2030 العالمي للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المنضوية تحته. وفي عام 2019، قدمت الحكومة التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة المذكور آنفاً، والذي يعد بمثابة تقرير أولي عن مسار أهداف التنمية المستدامة في سورية.

ويستخدم التقرير ما تم إحرازه من تقدم وإنجازات على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام 2011 كنقطة مرجعية لتقييم الأثر السلبي للأزمة في مسار التنمية المتوقع في سورية. ويحدد التقرير أيضاً الأولويات والمؤشرات التي تهدف لتكون بمثابة مساهمات أساسية لتوجيه عملية إعداد السياسات والخطط الوطنية. كما يعد التقرير أساساً لمشاركة سورية في عملية "المراجعة

---

[16] نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية 2021

[17] تقديرات من تقييم الأمم المتحدة للأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19

[18] سيتم تنفيذ هذه التدخلات لدعم السكان في ضوء الاحتياجات المتزايدة، مع العلم أن "الحل الوحيد المستدام للأزمة الحالية في سورية هو من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري"، قرار مجلس الأمن رقم 2254، كانون الأول 2015.

[19] للحصول على قائمة كاملة بالمواثيق المصادق عليها، يرجى الرجوع إلى:
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/countries.aspx?Lang=ar

[20] هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل

الوطنية الطوعية" العالمية للعام 2020، التي تساعد في تبادل الخبرات والدروس المستفادة ودعم السياسات والمؤسسات والشراكات ذات الصلة للتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأطلقت الحكومة في شهر تشرين الأول من العام 2019 الخطة الاستراتيجية "سورية 2030"، وتتضمن هذه الوثيقة السياسات الإرشادية العامة والإطار التنفيذي بالتوافق مع جدول أعمال 2030.

تستند الخطة إلى تحليل شامل للوضع المالي في السنوات التي سبقت الأزمة وخلالها، وتؤكد على الربط بين الاستجابة القائمة على الاحتياجات وعودة الخدمات الأساسية، والصمود الاقتصادي والاجتماعي والتماسك الاجتماعي في سبيل تحقيق النمو والتنمية المستدامة والشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص بالأشخاص الأهش وتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للنازحين واللاجئين. وتعتمد الخطة الاستراتيجية "سورية 2030" على خمس ركائز استراتيجية، وهي كالآتي:

1. بناء المؤسسات وتعزيز النزاهة
2. تطوير البنية التحتية والخدمات وتجديدها
3. النمو والتنمية (بتوازن واستدامة)
4. التنمية البشرية (البعدين الاجتماعي والتعليمي)
5. الحوار الوطني والتعددية السياسية

وتهدف هذه الركائز إلى تنفيذ نهج متكامل يجمع بين كل من الأبعاد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الأجندة 2030. ووفقاً للرؤية الشاملة لسورية مزدهرة ومكتفية ذاتياً، تحافظ على هويتها وتلتزم بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فمن المتوقع وبحسب الخطة الاستراتيجية "سورية 2030" أن يجري تنفيذ الركائز الخمسة على أربع مراحل خلال السنوات العشر القادمة، بما في ذلك مرحلة الإغاثة ومرحلة التعافي ومرحلة الانتعاش ومرحلة التنمية المستدامة. كما تحدد الخطة مجموعة برامج تتألف من 12 برنامجاً إطارياً لضمان التنفيذ المتسق للأنشطة ذات الأولوية في كلٍ من المراحل الأربع.

## 2. إعداد برامج الأمم المتحدة

شهد السياق القطري تغيرات كبيرة منذ وضع الإطار الاستراتيجي 2016-2017 في العام 2015 على الرغم من أن تداعيات السنوات العشر الماضية لا تزال مستمرة وأن الاحتياجات الإنسانية لا تزال كبيرة. وللعمل على مواءمة برامج الأمم المتحدة مع هذه التطورات، اتفقت حكومة الجمهورية العربية السورية مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في سورية على صياغة إطار استراتيجي جديد للفترة ما بين عامي 2022-2024. ويقتصر نطاق هذه الوثيقة على تقديم إطار برامجٍ اجتماعية واقتصادية متعددة السنوات لفريق الأمم المتحدة القطري يركز بشكل أساسي على صمود الأشخاص والمجتمعات وسبل العيش الأساسية وأنشطة التعافي المبكر كتلك المعترف بها في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2585 والذي يتكامل مع الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة التي يتم إجراؤها في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث لخطة الاستجابة الإنسانية والمتعلق بزيادة الصمود والوصول إلى الخدمات الأساسية. وهنالك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتقليل اعتماد الأفراد الأهش من السوريين على المساعدات الإنسانية ودعم عمليات التعافي المبنية على المشاركة المحلية بينما تعتمد خطة الاستجابة الإنسانية دورة تخطيط سنوية وتركز على تدابير الطوارئ لتحسين آليات التكيف ذات المدى القصير لدى المجتمعات، كتلك التي تعتمد على تقديم سبل العيش في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل المحلية وضيقة النطاق للبنى التحتية الإنسانية المدنية للوصول إلى الخدمات الأساسية. لذا فإن الإطار الاستراتيجي يتيح إعداد برامج متعددة السنوات تسمح بدورها بجني ثمار بناء القدرات على المستوى المحلي وتعزيز سبل العيش الأكثر استدامة لبعض الأفراد / المجتمعات من خلال التدخلات القائمة على احتياجات المناطق. وستشكل مبادئ الأمم المتحدة للنهج القائم على حقوق الإنسان والمراعي للسياق في إعداد البرامج، بما في ذلك المشاركة والملكية المحلية والاستدامة، أساساً لاستراتيجيات الأمم المتحدة ونهجها. وستعطي الأمم المتحدة أولوية الدعم وفقاً لاحتياجات السكان مع التركيز بشكل خاص على احتياجات الأفراد الأهش وحمايتهم. وبهذه الطريقة، ستستفيد مساعدة الأمم المتحدة من مكاسب التعافي المبكر لتعزيز مرونة المجتمع وتوفير مزيدٍ من الفرص التي تحفظ كرامة الأفراد وأسرهم. باختصار، سيظل الجزء الأكبر من عمل الأمم

المتحدة في سورية مركزاً على الاستجابة للأزمة الإنسانية بموجب خطة الاستجابة الإنسانية، بينما سيركز الإطار الاستراتيجي على أنشطة الصمود والتعافي المبكر متعددة السنوات.[21]

### 1-2 الدروس المستفادة

تم الاتفاق بين فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة السورية في العام 2015 على إعداد إطار عمل استراتيجي للأمم المتحدة لمدة عامين. وانصب تركيز إطار الأمم المتحدة على ثلاث مجالات رئيسة ذات أولوية وهي:

- تنمية القدرات ودعم المؤسسات
- استعادة الخدمات الأساسية والبنى التحتية الأكثر استجابة وتوسيع نطاقها
- تحسين فرص كسب العيش بالإضافة إلى التعافي الاقتصادي والإدماج الاجتماعي.

وشكل الإطار الاستراتيجي 2016-2017 للتعاون بين الجمهورية العربية السورية والأمم المتحدة، والذي تم تمديده ليشمل الفترة 2016-2020، نقطة انطلاق جديدة لأنشطة الصمود والتعافي المبكر، وبالتالي فهو مكمل لخطط الاستجابة الإنسانية السنوية المستندة إلى الاحتياجات، مما يؤدي إلى توسيع نطاق توفير الخدمات الأساسية للسكان كأساس لدعم سبل العيش وتخفيف أثر النزوح ومنع الاعتماد طويل الأجل على المساعدة الإنسانية.

وبعد مراجعة إطار العمل الاستراتيجي في العام 2017، اتضحت قيمته كأداة استشرافية مكنت من التنسيق في مجال توسيع إعداد البرامج وتعزيز أوجه التآزر بين الأنشطة الإنسانية وأنشطة الصمود الأكثر استدامة، بما في ذلك إعداد البرامج الموسعة في مجال سبل العيش والتماسك الاجتماعي.

وعلى مدى ثلاث سنوات، فإن الهدف من هذه النتائج المشتركة يكمن في خفض شدة الاحتياجات الإنسانية للأفراد عن طريق التصدي لبعض المخاطر ومعالجة نقاط الضعف الأساسية. ومن خلال التركيز على الخدمات الأساسية وسبل العيش والحلول الدائمة والتماسك الاجتماعي، قدمت هذه النتائج رؤيةً وأساساً للإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة للأعوام 2022-2024 استناداً إلى الاحتياجات المحددة وبالتوافق الوثيق مع أهداف التنمية المستدامة.

وأظهرت مراجعة منتصف المدة للإطار الاستراتيجي التي أجريت في العام 2017 أن ما يقارب 70% من الأنشطة المنضوية تحت الإطار الاستراتيجي كانت متضمنة في خطة الاستجابة الإنسانية. ويعزى هذا التداخل إلى حقيقة أن نقاط الضعف التي تحاول الأمم المتحدة معالجتها في سورية شديدة للغاية لدرجة أنها تتطلب مساعدات إنسانية على نطاق واسع، في حين يتم تحديد مسارات العمل لتقديم حلول أكثر استدامة للاستجابة لاحتياجات الأشخاص. أما الـ 30% المتبقية فقد تم تمويلها من قبل صناديق غير متخصصة بالعمل الإنساني ومن التمويل الأساسي لبرنامج بعض الوكالات. وأُعدت هذه البرامج لدعم تدخلات الصمود والتعافي المبكر متعددة السنوات، لا سيما في مجالات الزراعة والزراعة الصغيرة، وسبل عيش النساء والشباب، والتعليم والتدريب المهني، والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي[22] والاستجابة له. وقد وجد المستجيبون لمراجعة منتصف المدة للإطار الاستراتيجي أن الجهود المبذولة على عملية تحليل البرامج والتخطيط لها في ظل الإطار الاستراتيجي ساعدت في تعزيز عملية تحديد أولويات القطاعات الموازية ضمن خطة الاستجابة الإنسانية. إلا أنه جرى الاتفاق على أن التعاون والتنسيق بين المساعدات الإنسانية والدعم الأكثر استدامة لصمود الأشخاص يجب أن يؤدي تدريجياً إلى تحديد الفروقات بين الأنشطة التابعة لكل من أداتي التخطيط استناداً إلى طبيعة الأنشطة ونطاقها. وهذا بصرف النظر عن العلاقة بين هذين النوعين من الأنشطة والأدوات.

---

[21] وكذلك تسترشد مشاركة الأمم المتحدة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254

[22] خلال الفترة نفسها ، استمرت هذه القطاعات في الاستفادة من الدعم الإنساني، وبالنظر إلى المستوى الحالي للاحتياجات، ستظل البرامج متعددة السنوات في هذه المجالات وكذلك المجالات الأخرى ضمن هذا الإطار مكملة وإضافية للمساعدات الإنسانية للفترة التي تغطيها هذه الوثيقة.

وكان كل من منطق مصفوفة نتائج الإطار الاستراتيجي ذات النتائج الثلاث وتنظيم هيكل الحوكمة في ثلاث ركائز لإعداد البرامج قد أثبت قيمته لضمان التخطيط والتنفيذ المتماسك والفعال، والحفاظ على الحوار والتنسيق مع الحكومة والشركاء الآخرين ذوي الصلة لتقديم أفضل دعم ممكن للمواطنين السوريين واللاجئين الفلسطينيين وغيرهم من اللاجئين المقيمين بشكل قانوني في سورية. وفي الوقت نفسه، كان هناك شعور بضرورة استخدام مجموعات ركائز الإطار الاستراتيجي كمنصات أساسية للحوار والتخطيط الاستراتيجيين. وستعمل مجموعات ركائز الإطار الاستراتيجي الجديدة، في إطار اللجنة التوجيهية المشتركة وفريق إدارة برامج الأمم المتحدة، على مناقشة وتحديد الفرص الملموسة ونهج إعداد البرامج للجمع بين الأنشطة الإنسانية قصيرة الأجل والبرامج القائمة على دعم الصمود على المدى المتوسط، بما في ذلك النُهج القائمة على احتياجات المناطق والبرامج المشتركة والمشاركة على مستوى المجتمع، بما يضمن المشاركة الكاملة للنساء والفتيات لتعزيز قوتهن وقدرتهن على تمثيل أنفسهم، وكذلك مشاركة الأشخاص الأهش بشكل عام.

ويقدم الإطار الاستراتيجي 2022-2024 فرصاً لمجموعات الركائز للحفاظ على التنسيق على المستوى الفني مع النظراء الوطنيين الرئيسيين، وذلك ضمن نفس النطاق والطرائق الخاصة بدورة إعداد البرامج السابقة، ويشمل ذلك تعزيز التخطيط السنوي المستند إلى النتائج والإبلاغ بالنسبة لكل ركيزة مع مراعاة التكيف مع التغيرات في سياق القطر والأولويات الطارئة. وسيكون هناك تركيز على المساواة بين الجنسين وضمان وجود أنشطة تركز على الأطفال.

وتشير دروس أخرى إلى الحاجة إلى تعزيز نهجٍ مراعٍ للسياق يزيد من المساهمات في تعزيز التماسك الاجتماعي ومشاركة المجتمع والحماية عبر جميع البرامج ويعزز التخفيف من المخاطر لضمان *عدم التسبب بالضرر* على جميع المستويات التشغيلية. ويُنظر إلى توسيع إعداد البرامج المتكامل القائم على احتياجات المناطق ضمن الإطار الأوسع للنُهُج التي تركز على الأشخاص على أنه ذو صلة خاصة بإعداد البرامج المعنية بالصمود. وينبغي تعزيز جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة وتحليلها، بما في ذلك التحليل الذي يراعي الفوارق بين الجنسين، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المعنية من خلال تقييمات الفقر متعددة الأبعاد، وذلك لتطبيق "عدم ترك أي أحد خلف الركب" بشكل أفضل من خلال استهداف المناطق والأشخاص الأهش.

### 2-2 المبادئ الأساسية

سيتم تطبيق المعايير والمبادئ الوطنية التي أدرجتها سورية في تقريرها الوطني الأول[23] للاستعراض الطوعي حول أهداف التنمية المستدامة للعام 2020 في وثيقة الإطار الاستراتيجي بناءً على، وجنباً إلى جنب مع "معايير ومبادئ مساعدة الأمم المتحدة في سورية"[24] ذات الصلة، لضمان تنفيذ الفقرات المتعلقة بمشاريع التعافي المبكر الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 2585.

تماشياً مع الإرشادات الرئيسية عبر الحكومات، سيتم تطبيق المبادئ الرئيسية التالية عند الإشراف على تحضير الإطار الاستراتيجي للأعوام 2022-2024 وتنفيذه ومتابعة تنفيذه:

**<u>الملكية الوطنية</u>**

تدعم قيادة وطنية واسعة لمسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقطر في تحديد الأولويات الوطنية التي تعكس احتياجات الشعب السوري.

---

[23] "المبادئ التوجيهية المتعلقة بمحتوى التقرير: تم اعتماد المبادئ التوجيهية التالية فيما يتعلق بمحتوى التقرير الطوعي ونهجه التحليلي:
1. التعاطي مع الحقوق
2. التأكيد على منظور الحق في التنمية
3. عدم ترك أي أحد خلف الركب
4. التناسق
5. وحدة جدول الأعمال والترابط والتكامل"

[24] ترفض حكومة الجمهورية العربية السورية الوثيقة المعنونة "المبادئ والمعايير الخاصة بمساعدة الأمم المتحدة لسورية"، حيث أنه تم إعداد هذه الوثيقة داخلياً ضمن أمانة الأمم المتحدة دون استشارة الحكومة.

**التنسيق وتجنب الازدواجية:**

وذلك من خلال برامج عمل متكاملة يدعمها عدد من مؤسسات الأمم المتحدة المعنية حسب اختصاصها.

**القضايا الشاملة لعدة قطاعات:**

يتعامل الإطار الاستراتيجي وركائزه مع العديد من القضايا بطريقة متعددة القطاعات، بما في ذلك العودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين داخلياً واللاجئين والاستدامة البيئية ومرونة الفئات الأكثر هشاشةً.

**القدرة على التكيف:**

يتيح إطار نتائج الإطار الاستراتيجي واسعة النطاق ذو التركيز على أربع نتائج على المستوى الاستراتيجي مساحةً كافية لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين للتكيف مع التطورات المتعلقة بالسياق القطري خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2024، كما يضمن إطار النتائج هذا - في الوقت ذاته - الاستمرارية والترابط في التوجه البرامجي. وسيتم استخدام خطط العمل المشتركة السنوية لتكييف المخرجات والأنشطة الرئيسية وإطار تمويل الإطار الاستراتيجي مع التغيرات الحاصلة في وضع القطر والشراكات. ويعد وجود آليات قوية وفعالة لمجموعات الركائز أمراً مهماً لضمان إجراء التعديلات في الوقت المناسب والتنفيذ المستمر في ظل سياق متغير.

**الاستخدام المتكامل لمبادئ إعداد برامج الأمم المتحدة**

سيجري العمل على تطبيق المجموعة الأحدث من المبادئ الأساسية التي تستخدمها الأمم المتحدة بما يتماشى مع المبادئ الأساسية الوطنية وبطريقة متكاملة في جميع مراحل عملية إعداد البرامج.، وستعتمد آليات إعداد البرامج والمشاريع المنضوية تحت الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة 2022-2024 وتلك التابعة لكل واحدة من وكالات الأمم المتحدة على المبادئ الآتية: "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، و"نهج إعداد البرامج القائم على حقوق الإنسان"، و"تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، والحياد والإنصاف وعدم الانحياز. وستُستخدم هذه المبادئ لتعزيز بناء الصمود واستدامة النتائج، في حين أن الرصد والإبلاغ القائمين على النتائج من شأنهما أن يعملا على تعزيز الشفافية والمساءلة.

ولتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فلا بد من تعميم مراعاة النوع الاجتماعي كمجموعة نُهُج استراتيجية وفنية في كافة تدخلات الأمم المتحدة، بما فيها تلك المنضوية تحت الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة في سورية للأعوام 2022-2024.

وتلعب البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر بالإضافة إلى المؤشرات المعنية بالنوع الاجتماعي والمخصصة لتقييم المساواة بين الجنسيين دوراً مهماً في تعميم مراعاة النوع الاجتماعي، وهي ضرورية لفهم ومعالجة عدم المساواة بين الجنسين والاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، وكذلك لا بد منها لتحقيق استخدام فعال ومنصف وكفؤ للموارد المتاحة، وذلك لتحسين النتائج الاجتماعية والإنمائية. كما يصبح كل من الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الوطنيون وصانعو السياسات قادرين على التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ البرامج بشكل أفضل لتحسين النتائج الاجتماعية والإنمائية عندما يتم جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإبلاغ عنها على مستوى الوحدات الإدارية.

**خصوصية السياق**

تلتزم الحكومة السورية ووكالات الأمم المتحدة بالعمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الإطار الاستراتيجي وبما يتماشى مع الأولويات الوطنية ومبادئ الأمم المتحدة ذات الصلة بتقديم المساعدات[25] وكذلك بالمبادئ الإنسانية واعتماد نهج تشاركي في المرونة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمجتمعاتها. وتتفهم وكالات الأمم المتحدة حساسية السياق الذي تعمل فيه، وتعمل بناءً

[25] بما في ذلك ما يتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها سورية

على فهم هذه الديناميات لتجنب الآثار السلبية غير المقصودة، وكذلك لتعزيز التغيير الإيجابي في حياة الأشخاص وإعداد تدخلات أكثر فاعلية واستجابة للبيئة الاجتماعية والاقتصادية متعددة الأبعاد.

ولضمان التزام البرامج بخصوصية السياق، فإن تصميم تدخلات برامج الأمم المتحدة يستند إلى المبادئ والنهج التالية التي تهدف إلى تعزيز الأثر الإيجابي في المجتمعات المستهدفة، وهي: التنسيق مع السلطات الوطنية المعنية وإجراء تقييمات دورية للأوضاع والشمولية والمشاركة، وضمان استفادة كافة المتضررين من تدخلات البرامج، وأخذ احتياجاتهم وما يواجهون من تحديات في الاعتبار ومعالجتها، وكذلك التركيز على تعزيز التماسك الاجتماعي والحماية في جميع البرامج ومراعاة الفوارق بين الجنسين والتركيز على الأشخاص الأهش وضمان المسؤولية والالتزام تجاه المستفيدين.[26]

**الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين**

تشير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الأفعال التي قد يرتكبها موظفو الأمم المتحدة أو العاملون فيها أو شركاؤها المنفذون. لطالما كان الاستغلال والانتهاك الجنسيان سلوكاً غير مقبولاً من موظفي الأمم المتحدة وتصرفاً محظوراً عليهم، وهذا السلوك محظور بموجب النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ويمتد حظر أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين فيها، بمن فيهم التابعون لها مثل شركائها المنفذين. وأعدت الأمم المتحدة السياسات والبروتوكولات والمبادئ التوجيهية على الصعيد العالمي بغرض الوقاية والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين قد يبدران عن موظفيها أو العاملين فيها أو شركائها المنفذين، وتلتزم الأمم المتحدة في سورية باحترام هذه السياسات، والبروتوكولات، والمبادئ التوجيهية، وتنفيذها.

## 3-2 النهج الاستراتيجية

يقوم تصميم الإطار الاستراتيجي 2022-2024 على جهد متسق بين الحكومة السورية والأمم المتحدة لدعم صمود الأشخاص والتعافي المبكر، وذلك بالاعتماد على الدروس المستفادة من سنوات تنفيذ البرامج والمشاريع في سورية وعلى الصعيد العالمي بالإضافة إلى المراجعات السنوية ومراجعات منتصف المدة لتنفيذ الإطار الاستراتيجي الحالي وحوار ومشاورة وثيقين مع شركاء الأمم المتحدة وتحليل شامل للسياق الاجتماعي والاقتصادي من قبل الأمم المتحدة يغطي الأبعاد الرئيسية الخمسة (الأشخاص والكرة الأرضية والازدهار والسلام والشراكات) لخطة العام 2030. ويعكس كل من مجالات تركيز الإطار الاستراتيجي 2022-2024 وهيكليته الاحتياجات الأساسية للسكان في سورية ومواطن ضعفهم والتي تعتزم الأمم المتحدة المساهمة في معالجتها، وذلك بناءً على التقييمات المستقلة للهشاشة ضمن المنهجيات المتوافق عليها والتي تتوافق مع الأولويات الوطنية المدرجة في الخطة الاستراتيجية الوطنية "سورية 2030".

ونظراً للأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي تخلفه جائحة كوفيد-19، يتبنى الإطار الاستراتيجي 2022-2024 العناصر الأساسية من "إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19" عن طريق التطبيق الفعلي لتقرير المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الموضوع ذاته. وتشكل الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية المصممة بعناية وفي الوقت المناسب أحد المكونات الثلاثة الجوهرية لتدخلات الأمم المتحدة المتعلقة بكوفيد-19، إلى جانب الصحة العامة والاستجابة الإنسانية.

دأب فريق الأمم المتحدة منذ النصف الأول من العام 2020 على تضافر جهوده للتصدي للأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 في مسارات العمل المحددة عالمياً ضمن هذا الإطار، والتي تمثل حزمة دعم متكاملة تقدمها الأمم المتحدة حتى نهاية العام 2021 لحماية احتياجات الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الجائحة وحقوقهم، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر

[26] يسمى هذا المبدأ ضمن الأمم المتحدة أيضاً بالمساءلة أمام السكان المتضررين(AAP)، ويمثل التزاماً فعالاً للمنظمات لاستخدام القوة بشكل مسؤول. يتم ذلك من قبل المنظمات والجهات الفاعلة الإنسانية عن طريق الاستماع إلى آراء الناس ولحظها في إعداد البرامج، ومن خلال تبادل المعلومات بطريقة فعالة وشفافة، وكذلك من خلال الاستماع إلى وجهات نظر المجتمعات حول نجاح وأثر التدخلات في التقييمات.

هشاشة. وتعد الأنشطة المنضوية تحت هذا الإطار والتي تتجاوز مجال الاستجابة الفورية للطوارئ الصحية والمساعدة الإنسانية جزءاً أساسياً من الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة.

يلقي هذا القسم الضوء على بعض النهج الاستراتيجية الأساسية المعتمدة في الإطار الاستراتيجي.

**تنمية محورها الإنسان**

استناداً إلى تحليل الأمم المتحدة للسياق الذي حدد التحديات الرئيسة التي تواجه التنمية والمتمثلة بانتشار الفقر والبطالة، يسعى الإطار الاستراتيجي 2022-2024 إلى تعزيز الصمود الاجتماعي والاقتصادي والشاملة والمنصفة التي تركز على الأشخاص والمصممة لمعالجة التحديات في السياقات الريفية والحضرية والتي تستهدف الأشخاص والمناطق الأكثر هشاشة في سورية. ويسترشد تركيز برامجها بالاعتماد على تحليل مفصل للنوع الاجتماعي وعلى البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر والإعاقة. كما يشمل الأمر تعزيز المشاركة المجتمعية في التعافي والمرونة، فضلاً عن الدعم النفسي والاجتماعي والصحة العامة.

وعملاً على تحقيق رؤية "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، يعمل الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة أيضاً على تعزيز قدرات الهياكل والأنظمة والبيانات والإحصاءات، وذلك بالتشاور مع المكتب المركزي للإحصاء ووفقاً للممارسات الحالية في توليد البيانات ورصدها وتحليلها واستخدامها، مع التركيز على البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة للمناطق والأشخاص الأكثر هشاشة للقدرة على إعداد برامج مراعية للنوع الاجتماعي وفعالة ومبنية على الأدلة والصمود.

**إعداد برامج ذو تطلعات مستقبلية وملم بالمخاطر**

لتلبية الاحتياجات المتزايدة للأشخاص، وتماشياً مع النتائج المشتركة المتفق عليها في العام 2018، يهدف الإطار الاستراتيجي 2022-2024 إلى استكمال الاستجابة الإنسانية قصيرة الأجل التي يتم تنفيذها في إطار خطة الاستجابة الإنسانية بشكل تدريجي، بالاعتماد على نهج صمود متوسط المدى. وبهذه الطريقة، يسعى الإطار الاستراتيجي إلى المساهمة في تعافي المجتمع وبناء صموده بشكل أكثر استدامة بغية التخفيف من أخطار زيادة تدهور الوضع الإنساني الناجمة عن تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتقلص الخدمات الأساسية المحدودة أصلاً. ويتطلب إعداد البرامج الملمة بالمخاطر تهيئة الظروف المواتية لعودة النازحين واللاجئين الآمنة والطوعية والكريمة، فضلاً عن تلبية احتياجاتهم ومعالجة المخاطر التي تواجههم ومواطن ضعفهم في إيجاد حلول مستدامة، مع التركيز على الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية والتنمية الاقتصادية وفرص كسب العيش والإدماج الاجتماعي.

**إعداد برامج متكاملة بحسب احتياجات المناطق**

وفقاً للرؤية والالتزام بالجمع بين الاستجابات قصيرة المدى والتدخلات القائمة على الصمود على المدى المتوسط لتلبية الاحتياجات الإنسانية للأفراد، سيتم استخدام إعداد برامج أكثر شمولاً وتكاملاً لتغطية احتياجات التعافي المبكر في المناطق المستهدفة. وتشمل طرائق إعداد البرامج المتكاملة البرامجَ المشتركة بين القطاعات وإعداد البرامج اللامركزية حسب احتياجات المناطق، مع التركيز على الصمود المحلي والمجتمعي بطريقة يمكن أن تحقق التكامل وعدم الازدواجية في تخطيط أنشطة البرامج وتنفيذها على مختلف المستويات، وذلك بطريقة تشاركية بين الجهات الفاعلة على المستوى الوطني والمحلي.

إن إعداد البرامج القائمة على احتياجات المناطق، عند الاقتضاء، يفيد كطريقة للتوافق مع أوضاع السكان المتأثرين بالأزمة. وباستخدام المناطق الجغرافية كنقاط أساسية للتقييمات متعددة الوكالات والتدخلات متعددة القطاعات، فإن النُهج القائمة على احتياجات المناطق تتيح التعاون بين أصحاب المصلحة والمجتمعات المتعددة بناءً على تحديد أكثر شمولاً للاحتياجات والمخاطر ومواطن الضعف المترابطة، فضلاً عن فرص تضافر البرامج وتحقيق نتائج مستدامة. ويركز إعداد البرامج القائم على احتياجات المناطق على تقديم خدمات فعالة ومستدامة، فضلاً عن التماسك الاجتماعي، وذلك بالتركيز على التعافي على مستوى المجتمع.

وفيما يتعلق بما ورد آنفاً، سيضم الإطار الاستراتيجي 2022-2024 خطة تعافٍ مخصصة للمناطق الحضرية على صعيد المدن والمناطق والأحياء، مع التركيز على إعادة تأهيل البنى التحتية الحيوية ووصول الجميع بصورة عامة والأشخاص الأهش[27] بصورة خاصة إلى الخدمات، والتعافي الاقتصادي المحلي والتخطيط العمراني.

**دعم القدرات الفنية:**

كتوجه أساسي لتحقيق نتائج الإطار الاستراتيجي الأربع، سيتم التركيز على تلبية احتياجات الأشخاص وتوفير القدرات التقنية اللازمة لتوفير وصول مستدام ومنصف وشامل وسريع الاستجابة إلى الخدمات الأساسية عالية الجودة لجميع السوريين.

**تعميم الاستدامة البيئية:**

أدت الأزمة إلى تفاقم عدد من المشكلات البيئية وتعميق النقص في الموارد الطبيعية. وقد تم اعتبار هذا النقص مسبقاً على أنه تحدٍ جديد يضاف إلى غيره من التحديات الرئيسية المعيقة للتنمية قبل الأزمة. وإلى جانب زيادة التركيز على التغير المناخي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، يهدف الإطار الاستراتيجي إلى تعميم الاستدامة البيئية في الركائز الأربع والنتائج الأربع المنضوية تحته لتعزيز الحماية البيئية والضبط المنتظم لانبعاثات الغازات والإدارة الفعالة للمياه والموارد الطبيعية الأخرى، فضلاً عن الإدارة المتكاملة للنفايات.

**توسيع الشراكات:**

سيواصل الإطار الاستراتيجي تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين وتوسيعها على صعيد السياسات وبناء القدرات وتقديم الخدمات، وذلك بغية تقديم أنشطته بشكل أفضل على المستوى المحلي ولتصب أكثر في مصلحة الأشخاص. وستقوم الشراكات على إشراك المجتمعات المحلية والنساء والشباب، وكذلك إشراك الأشخاص المتضررين من الأزمة، ومشاركة القطاع الخاص، مع التركيز على المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

**مركزية إعداد برامج الأمم المتحدة**

تماشياً مع التأكيد على مركزية عملية إعداد برامج الأمم المتحدة في توجيهات الإصلاح التي أوصى بها الأمين العام والتوجيهات العالمية الجديدة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سيتم تحديد خطط العمل السنوية بشكل مشترك من قبل السلطات الوطنية المعنية ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة بدعم من فريق إدارة العمليات والآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة. وستتم مواءمتها مباشرة مع رؤية الإطار الاستراتيجي 2022-2024 ونتائجه الاستراتيجية. الأمر الذي سيضمن أقصى درجةٍ من التنسيق لدعم آليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات كافة ومساهماتها على المستوى القطري بغية التنفيذ الفعال للإطار الاستراتيجي 2022-2024 وتحقيق كل من نتائجه ومخرجاته.

وبالعموم، ستستفيد منظومة الأمم المتحدة في سورية من الامتيازات الفنية النسبية التي تتمتع بها كشريك متميز نسبياً في مجال عملها لتعزيز المبادئ والقيم العالمية، وتقديم مساعدات فنية لأصحاب المصلحة ذوي الصلة، وتسهيل تبادل الخبرات الدولية وتبادل المعرفة والتمويل لتمكين السوريين كافة من مواجهة آثار الأزمة والانخراط بمسار يرمي إلى استثمار إمكاناتهم على أكمل وجه.

---

[27]" في مستواها الأساسي، تعرّف الهشاشة على أنها التعرض لانخفاض ملحوظ في مستوى المعيشة. وتشكل الهشاشة مصدر قلق كبير عندما يطول أمدها، وعندما تنخفض مستويات المعيشة إلى ما دون العتبات الحرجة، أي إلى درجة الحرمان ". (المصدر: hdr.undp.org.) لأغراض هذه الوثيقة، يتم تعريف الهشاشة بالافتقار الشديد إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش والحد الأدنى من الظروف المعيشية، استجابة لاحتياجات الإنسان الأساسية وحقوقه.

## 3. ركائز البرنامج

### الركيزة الأولى: توفر الخدمات الأساسية والاجتماعية والوصول إليها

**النتيجة الأولى**: الوصول المحسن والمنصف والشامل والآمن للخدمات الأساسية عالية الجودة.

**أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة**:
الهدف الثاني، الهدف الثالث، الهدف الرابع، الهدف الخامس، الهدف السادس، الهدف السابع، الهدف التاسع، الهدف العاشر، الهدف الحادي عشر، الهدف السادس عشر.

**الركائز ذات الصلة في الخطة الاستراتيجية "سورية 2030"**:
الركيزة الرابعة: التنمية البشرية.
الركيزة الثانية: تطوير البنى التحتية وتجديدها.

**السياق والأساس المنطقي والنهج المتبعة:**

نتيجة الأزمة التي تمر بها سورية، تدهور كل من توافر الخدمات الأساسية والوصول إليها وجودتها بشكل متزايد، إضافة إلى تدهور البنى السكنية وغيرها من البنى التحتية العامة. وقد تسببت الأضرار والدمار واسع النطاق، إضافة إلى حركات النزوح الواسعة للسكان في المناطق الحضرية، والانخفاض الحاد في الموارد العامة في نقص كبير في قدرة مقدمي الخدمات وفاعليتهم في تأمين وصول منصف وشامل وآمن إلى الخدمات الأساسية المستدامة عالية الجودة.

أما المنظومة التعليمية، فقد تضررت بشكل كبير، حيث تدمر عدد كبير من المدارس كلياً أو جزئياً، ويوجد الكثير من الأطفال المتسربين خارج المدرسة، أو من هم معرضون لخطر التسرب.

كان لاستمرار آثار الأزمة وانتشار جائحة كوفيد-19 تأثير سلبي على تعليم الأطفال وعلى رفاههم النفسي. لذلك هناك حاجة إلى سياسات متعددة الأبعاد واستجابات برامجية وموجهة نحو الخدمات.

وخلقت الأزمة تحديات كبيرة للقطاع التعليمي، ودفع انتشار الفقر والبطالة الكثير من الأطفال إلى التخلي عن تعليميهم من أجل العمل لدعم أسرهم. وهكذا تأثرت المنظومة التعليمية بشكل عام بما في ذلك جودة التعليم. لكن الجهود الملموسة والمتواصلة ما انفكت تدعم التنسيق والتغطية ضمن منظومة التعليم من خلال إطار المناهج الوطنية السورية للعام 2019، وكذلك إعداد إطار التعليم غير الرسمي.

أما بالنسبة للمنظومة الصحية، فهي أيضاً عانت من تدهور البنى التحتية الصحية ودمارها واستنزاف مواردها البشرية، ونقص العقاقير الطبية الأساسية. وقد تأثرت النساء والفتيات خصوصاً من تعثر الوصول إلى خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية. وقد زادت سنوات الأزمة العشر من الحاجة الماسة لخدمات رعاية الصحة النفسية وخدمات رعاية ذوي الإعاقة لفئات عمرية متعددة. كما تسبب انتشار الفقر ونقص الغذاء وارتفاع أسعاره ونقص الوقود والكهرباء إلى زيادة معدلات الإصابة بالأمراض وارتفاع عدد الوفيات، خاصة بين فئات السكان الأكثر هشاشة، بمن فيهم الأطفال وكبار السن.

كان لقطاع الطاقة الكهربائية نصيب كبير من التأثر، فقد تأثر الوصول إلى الخدمات الرئيسية التي تعتمد على الكهرباء كخدمات الصحة والمياه والتعليم والخدمات الزراعية. كما يؤدي عدم الوصول إلى الكهرباء إلى الحد من سبل العيش بشكل كبير، في كل من المناطق الريفية والحضرية.
لقد زادت جائحة كوفيد-19 من الأعباء على المنظومة الصحية الضعيفة أصلاً بسبب ما ظهر من عواقب إضافية. إذ تأثرت الجهوزية للجائحة والاستجابة لها في كافة أنحاء سورية بمحدودية المعلومات ونقص العاملين المدربين في المجال الصحي، ونقص المنشآت والمعدات الطبية اللازمة للاستجابة لازدياد عدد المصابين، خاصة بين الفئات الأكثر هشاشة من السكان.

وتستدعي العواقب متعددة الأوجه وشديدة الأثر لجائحة كوفيد-19 على حياة السكان وسبل عيشهم وعلى الاقتصاد والمجتمع عموماً أن تكون الاستجابة لهذه الجائحة شاملة عبر المنظومة الصحية، بما فيها زيادة الخدمات المتخصصة المتعلقة بإجراء الاختبارات والمعالجة وفق إرشادات منظمة الصحة العالمية، إضافة إلى إعادة إحياء دور منظومة الرعاية الصحية الأولية. كما كان لكل من التدهور الحاد في الحالة الاجتماعية الاقتصادية، وتعطل منظومة الرعاية الصحية الأولية ودمارها، ومشكلة ازدياد انعدام الأمن الغذائي التي تنتج عن انخفاض الإنتاج إضافة إلى تدهور سبل العيش واستراتيجيات المواجهة على مستوى الأسرة، كان لكل هذا أثر كبير على حالة التغذية لدى كل من الأطفال والأمهات.

تأثرت منظومات المياه والصرف الصحي بشكل كبير خلال الأزمة، إذا انخفضت إمكانية وصول المجتمعات إلى المياه الآمنة بسبب الدمار والأضرار الكبيرة التي أصابت شبكات المياه، إضافة إلى هجرة أو نزوح الكفاءات الفنية المؤهلة في قطاع المياه والصرف الصحي. وتأثرت منظومات الري أيضاً خلال هذه الأزمة، خاصة وأن قطاع الزراعة يستهلك 85% من معدل استخدام المياه (تتضمن النتيجة الثانية في هذا الإطار الاستراتيجي إعادة تأهيل محدودة للبنى التحتية الأساسية لهذه المنظومات). تستخدم العديد من الأسر مصادر مياه بديلة غير آمنة لتأمين احتياجاتهم من المياه أو استكمالها، الأمر الذي يزيد من المخاطر على الصحة العامة ويتسبب بانتشار الأوبئة.

أما فيما يتعلق بقطاع الإسكان، فقد أصيب بدمار واسع النطاق، وأضرار كبيرة للمنازل. وترافق هذا مع عوامل عدة تقيد إمكانية استفادة المواطنين من منظومة السجلات العقارية، وتقلل من توفر مأوى آمن وكافٍ لكل من يحتاج، وتعيق العودة إلى المراكز الحضرية. وقد أدى الدمار الكبير الذي حل بالمنازل إلى زيادة الطلب على مواد البناء والبناء السريع.

ورغم الاستمرار بتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة والضرورية، فإن تأمين وصول مستمر ومستدام وآمن إلى الخدمات الأساسية أمر مهم جداً، إضافة إلى إزالة العقبات المادية، لتحقيق صمود المجتمعات والحماية البيئية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الضرورية لعيش المواطنين والاهتمام بالصمود المحلي وتمكين النازحين من العودة الآمنة والطوعية والمراعية للكرامة إلى مناطقهم الأصلية أو مناطق يختارونها هم عند توافر الشروط.

سيتضمن العمل ضمن هذه النتيجة الأولى مسار العمل 1 (*ضمان استمرار توفر الخدمات الصحية الضرورية وحماية المنظومات الصحية*)، ومسار العمل 2 (*مساعدة السكان على التكيف مع الصعوبات من خلال الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية*) في "إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19". وسيكون التخطيط المشترك والتنفيذ في معرض النتيجة الأولى ملماً بالمخاطر ومستجيباً للصدمات ويتضمن فرصاً جديدة ويستخدم نهج مختلفة بأسلوب مرن لزيادة الوصول المنصف والشامل والآمن والمرن إلى خدمات عالية الجودة وبنى تحتية جيدة.

**الأولويات**

في هذا السياق الحالي، وبناءً على المشاورات بين الشركاء الأساسيين، سيركز الدعم الذي ستقدمه منظومة الأمم المتحدة على زيادة التغطية والوصول المحسنين والشاملين والآمنين والمنصفين إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية الضرورية، خاصة من أجل السكان الأكثر هشاشةً.

بالنظر للروابط البرامجية بين الركائز الأربع، تشكل الركيزة الأولى أرضية أساسية للعمل في ضوء الركائز الثلاث الأخرى.

وبالنظر إلى نطاق الموضوعات التي ستتم معالجتها ضمن هذه النتيجة، يمكن تجميع أولويات إعداد البرامج الأساسية وفق التالي:

- الدعم لتحقيق وصول أكبر إلى التعليم المنصف الشامل عالي الجودة، بما في ذلك للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقليل معدلات الأطفال خارج المدرسة وتحسين بيئة المدرسة. الدعم لاكتساب المهارات والكفايات المناسبة للتوظيف وذلك لدعم سبل العيش وتسهيل الوصول إلى التعليم غير الرسمي.
- دعم خدمات الصحة الأساسية وتعزيزها لتخفيض معدلات الوفيات والإصابات بالأمراض، وذلك في مستويات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية، تعزيز نظم المعلومات والمراقبة الصحية، بما في ذلك عن طريق استخدام دعم الكتروني معياري.

- دعم خدمات التغذية الأساسية وتوسيع نطاقها في خدمات الرعاية الصحية من المستوى الأول، لمنع سوء التغذية في مراحل الطفولة المبكرة والحمل، ولتعزيز نمو الأطفال وتنميتهم وتطورالوطن.
- تأمين وصول شامل ومنصف لمياه شرب آمنة وخدمات صرف صحي نظيفة (مع ممارسات محسنة للنظافة العامة)، إضافة إلى تأمين إدارة للنفايات الصلبة والأنقاض لتخفيف المخاطر الصحية والبيئية في المناطق المستهدفة.
- المساهمة في إعادة تأهيل البنى التحتية المدنية الأساسية المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية والاجتماعية، والاستعادة الطارئة للمنازل المتضررة (بما في ذلك مراكز الحماية الاجتماعية المتخصصة) لتحسين الظروف المعيشية لكافة السكان، مع التركيز على من هم بحاجة قصوى في المناطق الحضرية والريفية، لتمهيد الطريق لعودة آمنة وطوعية ومراعية للكرامة للسكان النازحين، إضافة إلى تعزيز الصمود وإحياء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المضيفة.
- دعم إعادة التأهيل صغيرة النطاق لمنظومات الكهرباء الضرورية لتقديم الخدمات الأساسية للأشخاص (الصحة، والتعليم، والسكن، والمياه).
- دعم خدمات السجلات العقارية وإدارة الأراضي، وذلك لتمكين المواطنين في سورية من الوصول إلى الوثائق اللازمة التي تسهل عودتهم إلى منازلهم وممتلكاتهم. وهذا سيتضمن مراجعة لحقوق المرأة في ملكية الأراضي والمسكن، بما يتماشى مع الحقوق العالمية في السكن والأراضي والممتلكات، والالتزامات الدولية للحكومة السورية عند الاقتضاء.
- المساهمة في تحسين الترابط المكاني والإنتاجية من خلال الوصول الآمن والأعمال المدنية /إعادة التأهيل الخفيفة للطرقات المحلية والأماكن العامة ومنظومات المواصلات والنقل المتضررة.
- المساهمة في تحقيق الاستدامة البيئية عن طريق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، والتركيز على الغابات والتنوع الحيوي والموارد المائية واستخدام الطاقات المتجددة والبديلة.

**الركيزة الثانية: التعافي الاقتصادي الاجتماعي المستدام:**

**النتيجة 2:** وصول أفضل للسكان، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، إلى خدمات الحماية الاجتماعية وسبل عيش مستدامة وتعافي اقتصادي اجتماعي شامل ومنصف.

**أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة:** الهدف الأول، والهدف الثاني، والهدف الخامس، والهدف السادس، والهدف السابع، والهدف الثامن، والهدف التاسع، والهدف العاشر، والهدف الحادي عشر، والهدف الثالث عشر، والهدف الخامس عشر.

**الركائز ذات الصلة في الخطة الاستراتيجية "سورية 2030"**:

الركيزة الثانية: النمو والتنمية

الركيزة الثالثة: البنى التحتية والطاقة

الركيزة الرابعة: التنمية البشرية

**السياق والأساس المنطقي والنهج المتبعة:**

لقد تسببت الأزمة التي طال أمدها في سورية بخسائر وأضرار كبيرة جداً في رأس المال البشري والاجتماعي والطبيعي والمادي والمالي، وتركت أثاراً سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسبل العيش، خاصة بالنسبة للسكان الأكثر هشاشة في سورية. وجاءت أيضاً أزمة كوفيد-19 التي زادت من معاناة السكان في سورية ومن مواطن الهشاشة لديهم، ذلك الأثر الذي ما زال بحاجة لتقييم وتخطيط بشكل كامل ودقيق.

إضافة إلى هذا، ازدادت كل من معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وهشاشة السكان في المناطق الريفية والحضرية في سورية على حد سواء، وذلك بسبب اجتماع الآثار السلبية المتعددة التي تمخضت عن تحركات السكان، بما فيها حركات النزوح الداخلي الواسعة، واضطراب حياة الأشخاص واختلال سبل عيشهم، والأضرار الكبيرة التي أصابت البنى التحتية، والانخفاض الحاد في الإنتاج الغذائي. وفي هذا السياق، فإن السكان الأكثر هشاشة، كالنساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المصنفين كلاجئين بشكل قانوني في سورية، هم غالباً الأكثر تأثراً بالتبعات الاقتصادية الاجتماعية للأزمة، إذ عادةً ما يضطر هؤلاء إلى اللجوء إلى استراتيجيات تكيف سلبية نظراً لتعرضهم لصدمات متعددة.

سعياً للاستجابة لهذا السياق الحالي وتماشياً مع الخطة الاستراتيجية "سورية 2030"، سينتهج الإطار الاستراتيجي استراتيجية داعمة للفقراء ومراعية ومستجيبة للنوع الاجتماعي، من شأن هذه الاستراتيجية أن تقدم دعماً متكاملاً لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والتوزيع المنصف والمحسّن للدخل.

تسعى النتيجة الثانية إلى مشاركة دامجة ومنصفة للفقراء ولفئات السكان الأكثر هشاشة، وإلى إدماج أفضل للمناطق الأقل نماءً في مسار التعافي الاقتصادي الاجتماعي في سورية. وسيطبق نهجٌ متعدد القطاعات لتخطيط البرامج، يعتمد على القضايا قيد الاهتمام، مع التركيز على التعافي المرتبط بالمناطق المستهدفة ذات الصلة، وبالتنسيق مع المؤسسات الحكومية المعنية لكل قطاع، وذلك لتعزيز سبل العيش والتعافي الاقتصادي الاجتماعي، إلى جانب ضمان الأمن الغذائي من خلال ترميم ضيق النطاق للبنى التحتية الهامة للري والتي تعرضت للضرر، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المائية في الزراعة الحقلية.

سيتكامل العمل ضمن هذه النتيجة أيضاً مع مسار العمل 2 (*مساعدة الأشخاص على التكيف مع الصعوبات من خلال توفير الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية*) ومع مسار العمل 3 (*حماية فرص العمل، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم العاملين في قطاع العمل غير الرسمي من خلال برامج الاستجابة والتعافي الاقتصاديين*) في إطار عمل الأمم المتحدة للاستجابة الاقتصادية الاجتماعية الفورية لجائحة كوفيد-19. يتصل هذان المساران بواسطة الاستدامة البيئية المتينة والمساواة بين الجنسين الضرورية لإعادة البناء بصورة أفضل.

كانت تدخلات البرنامج وفق الإطار الاستراتيجي للأعوام 2016-2020 متفرقة وقصيرة الأجل، بسبب عدم استقرار السياق. وهذا ما حدّ من أثرها على التعافي متوسط الأجل. أما الأنشطة وفق هذه النتيجة فستعزز التكامل الأفقي عبر القطاعات، وبين السياقات الريفية والحضرية. إضافة إلى هذا، سيتم التركيز على الشراكة مع الجهات ذات الصلة، سواء أكانت سلطات وطنية أو بلديات أو جامعات أو منظمات مجتمع أهلي وكذلك القطاع الخاص. وسيتحقق ذلك كله، على سبيل المثال، من خلال تعزيز سلاسل القيمة ذات الصلة، ومن خلال التكامل الزمني بين التدخلات قصيرة الأمد التي تستجيب للاحتياجات الطارئة وتخطيط البرامج متوسط الأمد الذي يهدف إلى التعافي المبكر، بما في ذلك تعزيز التوظيف المستدام وتوليد الدخل وإعادة إدماج العائدين إلى مناطقهم، إضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي عبر الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

**الأولويات**

ستركز أنشطة البرامج ضمن النتيجة الثانية على معالجة ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب، لإعدادهم كي يتمكنوا من ا الدخول إلى سوق العمل والمشاركة الناجحة في الفرص المتاحة فيه، وذلك من أجل المساهمة في تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية وتنظيم قطاع العمل غير الرسمي فيما يتعلق بتحسين معايير العمل.

تتضمن النتيجة الثانية من ضمن موضوعات أخرى أيضاً المشاركة في سوق العمل، والتوظيف في كافة قطاعات الاقتصاد، والمساعدة والضمان الاجتماعيين، وترميم محدود النطاق للبنى التحتية المدنية الإنتاجية والأصول المتضررة من أجل تحقيق الإنتاج المستدام، إضافة إلى الحماية/استعادة قاعدة الموارد الطبيعية، وتعميم التكيف مع تغيرات المناخ.

وتماشياً مع مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، فإن النتيجة الثانية تحدد وتستهدف الفئات الأكثر هشاشة، والتي تضم النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين داخلياً واللاجئين والعائدين المحتاجين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

ستركز الأنشطة المدرجة ضمن النتيجة الثانية من الإطار الاستراتيجي على ما يلي:

- إيجاد سبل عيش مستدامة ودامجة وتعزيزها.
- استعادة الإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي (بما في ذلك التركيز على دعم العائدين من المزارعين كي يستأنفوا أنشطتهم الزراعية).
- دعم الكشف عن حالات سوء التغذية وإدارتها، ودعم نمط حياة صحي وإجراءات الغذاء الصحي مدى الحياة.
- استعادة الدخل وضمان فرص معيشة مستدامة (سوق العمل النشط، وتلقي التدريب والتأهيل الفني في كل القطاعات، والأسواق العامة، وتطوير سلاسل القيمة، وما إلى ذلك).
- المساهمة في تحسين البنى التحتية الأساسية الإنتاجية، والأصول المطلوبة لتحقيق إنتاجٍ مستدام (بما في ذلك مراكز التنمية الريفية ووحدات الصناعة الريفية للتدريب المهني وتنمية المهارات).
- دعم إعداد منظومة حماية اجتماعية (بما في ذلك التأمين الاجتماعي وتكامل الخدمات الاجتماعية ومراكز الحماية الاجتماعية المتخصصة وبرامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) تساعد السكان على التعافي، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة، وعلى المشاركة الشاملة والفعالة للمجتمعات المحلية والأفراد الأهش من السكان.
- رفع مستوى الوعي ودعم مبادرات المجتمع المحلي لتعزيز صمود المجتمعات المحلية وتعافيها ورفاهها.

**الركيزة الثالثة: بيئة تمكينية لعودة تتسم بالمرونة**

**النتيجة 3**: ظروف معيشية محسنة للأشخاص النازحين والعائدين والمجتمعات المتضررة[28].

**أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة:** الهدف الأول، والهدف الثاني، والهدف الرابع، والهدف الخامس، والهدف السادس، والهدف السابع، والهدف العاشر، والهدف الحادي عشر، والهدف السادس عشر، والهدف السابع عشر.

**الركائز ذات الصلة في "الخطة الاستراتيجية "سورية 2030":**

الركيزة الثانية: الإصلاح الإداري وتعزيز النزاهة.

الركيزة الثالثة: البنى التحتية والطاقة.

الركيزة الرابعة: التنمية البشرية.

**السياق والأساس المنطقي والنهج المتبعة:**

إن استمرار موجات العودة التلقائية للاجئين السوريين والنازحين داخلياً[29] مؤشرٌ يؤكد على ضرورة تقديم الدعم للمجتمعات المحلية التي تتم العودة إليها، بالإضافة للتحضير لتدفقات عودة في المستقبل. وفي هذا السياق، فإن النتيجة الثالثة ستساعد على تعزيز صمود الأشخاص النازحين داخلياً، واللاجئين السوريين الذين مارسوا حقهم في العودة الطوعية، واللاجئين الفلسطينيين العائدين، إضافة إلى تعزيز صمود مجتمعاتهم المحلية. ويعد بناء صمود العائدين ومجتمعاتهم المحلية عاملاً أساسياً في إعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وستركز المساعدة التي ستقدم من أجل إعادة إدماج اللاجئين والنازحين داخلياً على تعزيز الحماية والتماسك الاجتماعي والمشاركة الفعالة في مجتمعاتهم، إضافة إلى تأمين الشروط المواتية التي تمكّن السكان من العودة الطوعية والآمنة بما يراعي كرامتهم.

تراعي حكومة الجمهورية العربية السورية قضية "العودة الآمنة والطوعية للنازحين داخلياً واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية"[30] وتعتبرها قضية مهمة جداً خلال فترة الإغاثة، وأساساً لمرحلة التعافي. ويتسق التركيز في عملية إعادة دمج النازحين واللاجئين ضمن مجتمعاتهم مع "أجندة 2030 للتنمية المستدامة"، ومع وعدها الجوهري والهادف إلى إحداث تغيير من خلال "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، و"عدم التسبب بالضرر."

في ظل هذه النتيجة، سيتمكن السوريون العائدون ممن هم لاجئون ونازحون داخلياً من إعادة بدء حياتهم مع مجتمعاتهم، بما في ذلك عن طريق عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع حكومة الجمهورية العربية السورية لدعم تأسيس بيئة

---

[28] يضم المستفيدون الأساسيون من هذه النتيجة اللاجئين السوريين الذين اختاروا العودة طوعاً، والنازحين داخلياً في القطر، والمجتمعات التي تأثرت بسبب تدفق موجات من النزوح الداخلي منها أو إليها، واللاجئين الفلسطينيين الذين تستضيفهم سورية قبل الأزمة وخلالها، واللاجئين الذين يقيمون في سورية بصفة قانونية.

[29] في الفترة من 2016 حتى 2020، أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حوالي 267.170 من اللاجئين كانوا قد عادوا بشكل عفوي إلى سورية (المصدر: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria_durable_solutions). تمثل الأعداد المذكورة فقط ما تم تأكيده أو رصده من قبل المفوضية، لكنها لا تعكس الرقم الكلي للاجئين العائدين. وقد قدّر فريق العمل المعني بالنازحين داخلياً في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه في الفترة ذاتها، عاد حوالي 3.121.036 من النازحين داخلياً إلى محافظاتهم الأصلية (المصدر: https://data.humdata.org/dataset/syrian-arab-republic-idp-movements-and-idp-spontaneous-return-movements-data).

[30] الخطة الاستراتيجية "سورية 2030".

تمكينية تستجيب للتحديات التي يواجهونها[31]، وكذلك إجراءات لتيسير الأنشطة الهادفة إلى دعم عودة تعزز الصمود في ضوء النتيجة الأولى والثانية والرابعة. وستقدم المساعدة في هذا الصدد وفق الإرشادات العالمية حول المساواة بين الجنسين، وحماية المستفيدين والمسؤولية والالتزام تجاههم، مع موائمة هذا الدعم والمساعدة مع الاحتياجات المختلفة.

تؤكد النتيجة الثالثة على الأهمية الكبيرة جداً لوجود شراكات متينة ودائمة لضمان وتكوين استجابة جماعية لموجات العودة. من شأنه تلك الشراكات أن تلعب دوراً حيوياً في تضافر الجهود وتعزيز تبادل أوسع للمعلومات بين وكالات الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية وغيرهم من الشركاء المعنيين، مما يضمن إدراج بناء الصمود في مختلف المخرجات والأنشطة الواردة أيضاً في النتائج الثلاث الأخرى للإطار الاستراتيجي.

تستخدم النتيجة الثالثة نهجاً شاملاً قائماً على احتياجات المناطق يعمل على تمكين الوحدات الإدارية المحلية والبلديات والمجتمع المحلي وعند الحاجة المنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والدولية المعتمدة، من أجل تقديم الخدمات بجودة عالية وفعالية.

ينطبق على النتيجة الثالثة ما ذكر حول النتيجة الثانية، إذ سيكون هنالك تنسيق مع السلطات الوطنية المعنية، ستقوم بناءً عليه وكالات الأمم المتحدة التي ستساهم في النتيجة الثالثة بتحقيق تكامل في إعداد البرامج على مستويات ثلاثة: 1) تكامل بين القطاعات وفي مختلف القضايا (تكامل أفقي)، 2) تكامل يمتد من التحليل والتنسيق والتخطيط للتعافي على المستوى الكلي إلى المشاريع على أرض الواقع (تكامل عمودي)، 3) تكامل بين التدخلات قصيرة، ومتوسطة، وطويلة المدى (تكامل زمني) كما هو متفق عليه في الخطط السنوية لمجموعات الركائز التي سيتم إعدادها لتنفيذ إطار العمل.

**الأولويات**

ستضمن النتيجة الأولى والثانية توفر الخدمات الأساسية وسبل العيش والوصول إليها من قبل النازحين داخلياً واللاجئين والمجتمعات المضيفة بوصفها عناصر أساسية للاستجابة لحاجاتهم الأساسية، في حين سيكون تركيز النتيجة الثالثة على ما يلي:

- دعم قدرات المؤسسات ذات الصلة لضمان تقديم الخدمات القانونية والإدارية التي تهدف إلى تسهيل إدماج النازحين داخلياً واللاجئين العائدين، وإلى تمكينهم من الوصول بسهولة إلى هذه الخدمات من أجل ممارسة حقوقهم وفق القانون الوطني، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بممتلكاتهم ووثائقهم.
- دعم الوصول الإنساني والعمل المتكامل لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء المنفذين لتمكين تقديم خدمات حماية معدة جيداً وفي الوقت المناسب[32]، ودعم إعادة إدماج النازحين داخلياً واللاجئين العائدين، إضافة إلى المجتمعات المضيفة.
- تعزيز القدرات الفنية المتعلقة بتحليل بيانات السكان، وديناميات النزوح والعودة على المستويات البلدية والمحلية والوطنية ذات الصلة، من أجل تسهيل إعداد سياسات وبرامج قائم على الأدلة، ولدعم عودة اللاجئين والنازحين داخلياً وذلك من خلال استهداف وتقديم الخدمات بشكل أكثر فعالية.
- تعزيز فعالية تصميم الأنشطة وأهدافها المطبقة وفق الركائز الثلاثة الأخرى، بما في ذلك عن طريق الدعم الفني للسلطات الوطنية ذات الصلة، من خلال الجمع والتحليل الأفضل للبيانات المصنفة وفق الجنس والعمر ونوع الإعاقة، وذلك تبعاً للأنظمة الوطنية ذات الصلة، كي تكون مصدر توجيه للتخطيط ووضع الأولويات لمرحلة التعافي المبكر وتدخلات سبل العيش في مناطق العودة.

---

[31] وفق نتائج المسح، أشار اللاجئون إلى أن مخاوفهم الأساسية تتمثل في نقص سبل العيش والأمن والأمان وعدم الوصول الكافي إلى المسكن، أو مخاوف متعلقة بالممتلكات، إضافة لعدم وجود خدمات أساسية كافية داخل البلد. المصدر: https://data2.unhcr.org/en/documents/details/68443 المسح الإقليمي الخامس حول تصورات اللاجئين ورغبتهم بالعودة، آذار، 2019.

[32] تتضمن هذه الخدمات المساعدة القانونية الداعمة ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، وما إلى ذلك.

- تعزيز العودة الطوعية الآمنة والمراعية للكرامة من خلال تقديم المشورة الفنية حول تسهيل الإجراءات وتدابير الصحة العامة وتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتنفيذ أعمال الإصلاح وإعادة التأهيل الضرورية للبنى التحتية المدنية من أجل الوصول إلى الخدمات الأساسية الضرورية[33].

وفق النتيجة الثالثة، تدعم وكالات الأمم المتحدة التدخلات في مجالات تعزيز القدرات التقنية وتعزيز التنسيق مع الهيئات الوطنية والمحلية، وعند الحاجة، المنظمات غير الحكومية، سواء أكانت وطنية أو دولية معتمدة، والمعنية بسبل العيش، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي، والجاهزية لحالات الطوارئ وذلك من أجل الاستجابة لاحتياجات الناس.

**الركيزة الرابعة: صمود الأشخاص والقدرة المؤسساتية على الاستجابة**

**النتيجة الرابعة:** يتم تعزيز مرونة السكان الأهش عن طريق زيادة القدرة المؤسساتية على الاستجابة في التخطيط وتقديم الخدمات.

**أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة**: الهدف الثالث، الهدف الرابع، الهدف الخامس، الهدف السادس، الهدف السابع، الهدف العاشر، والهدف الحادي عشر، والهدف السادس عشر.

**الركائز المتعلقة بالخطة الاستراتيجية "سورية 2030:"**
الركيزة الأولى في استراتيجية "سورية 2030": الإصلاح الإداري وتعزيز النزاهة.
الركيزة الرابعة في استراتيجية "سورية 2030": التنمية البشرية.

**السياق والأساس المنطقي والنهج المتبعة:**

أدت الأزمة إلى زيادة الهشاشة واستنزاف آليات التكيف إضافة إلى هجرة الأدمغة المتمثلة بالقدرات الوطنية والتي أدت إلى ا تدني جودة الخدمات وسبل العيش بصفتها عناصر أساسية لمعالجة احتياجات كافة السكان والمخاطر ومواطن الهشاشة التي يتعرضون لها.
أكد تنفيذ الإطار الاستراتيجي 2016-2020 على أهمية أن تكون المؤسسات الوطنية قادرة على الاستجابة لاحتياجات الأشخاص الاجتماعية والاقتصادية الأساسية بطريقة شاملة ومسؤولة. ولهذا الأمر أهمية خاصة على مستوى البلديات، حيث يتم تقديم الخدمات والنقاط الأساسية "الأقرب للمواطنين" لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في بناء الصمود وضمان إشراك الأشخاص من كافة الفئات العمرية ومن الجنسين ومن الأفراد الأهش، حيث لا يترك أحد خلف الركب.
بالتركيز على الهياكل والمؤسسات الاجتماعية المحلية، تستخدم النتيجة الرابعة التخطيط وتخصيص الميزانية التشاركيين والمراعين للفروق بين الجنسين، كما تعزز جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة بواسطة المكتب المركزي للإحصاء.

سيتضمن العمل في إطار هذه النتيجة مسار العمل رقم 5 تحت عنوان (*تعزيز التماسك الاجتماعي والاستثمار في نظم الصمود والاستجابة التي تقودها المجتمعات المحلية*) ضمن "إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19".

---

[33] من الأمثلة على تسهيل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذه الظروف: التدابير القانونية والإدارية المتعلقة بالإجراءات الجمركية، وتوثيق الأحوال المدنية، وغيرها من إجراءات الدخول الرسمية للعائدين. "إجراءات تتعلق بالصحة العامة" لدعم العائدين. بالنسبة "لأعمال الإصلاح وإعادة التأهيل الضرورية للبنى التحتية المدنية" فتتضمن إصلاح نقطة رعاية صحية على الحدود لتمكين وصول العائدين للإسعافات الأولية، أو مكتب للسجلات المدنية أو العقارية المتضررة في منطقة ذات معدل عودة مرتفع، لتمكين الوصول إلى الوثائق المدنية والخدمات المتعلقة بالمسكن والأراضي والممتلكات.

من خلال تعزيز استجابة المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، تكفل أنشطة النتيجة الرابعة مركزية الحماية، وتقوم بتطبيق مبادئها الأساسية في إعداد البرامج، وخاصة بالنظر إلى نهج الأمم المتحدة في إعداد البرامج القائمة على مراعاة السياق وحقوق الإنسان. ويتم تحقيق هذا بشكل رئيسي عن طريق التركيز على الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك منظمات ومؤسسات المجتمع الأهلي، حيث تعتبر جهات مسؤولة ومزودي خدمات، وتلعب بناءً على ذلك دوراً مهماً في تقديم الخدمات الأساسية لفئات السكان الهشة، بما في ذلك الخدمات التي تسهم في الحماية وفي التمتع بالحقوق الاجتماعية الاقتصادية الأساسية. كما يتم العمل على بناء قدراتهم على تقديم الخدمات بطريقة أكثر مساواة وشمولية وقدرة على الاستجابة.

تركز النتيجة الرابعة على الاحتياجات المحددة للأشخاص الأشد احتياجاً (النساء والأطفال، مع التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين). وسوف يساعد إعداد البرامج بطريقة متكاملة قائمة على الحقوق وعلى احتياجات الأشخاص والمناطق (كما كان مدرجاً في تقرير الاستعراض الطوعي الأول "سورية بعد الحرب 2020") على تعزيز الصمود وشبكات الأمان الاجتماعي، بالاتساق مع أنشطة داعمة للخدمات الأساسية والتعافي الاجتماعي الاقتصادي ضمن ركائز الإطار الاستراتيجي الأخرى. وتنظر جميع الأنشطة في إطار هذه النتيجة عن كثب في الاختلافات الكبيرة للواقع والتحديات الاجتماعية الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية، وكذلك بين المناطق والمحافظات، مع إيلاء اهتمام خاص للسكان الأكثر هشاشةً.

**الأولويات**

مع ارتباطها بشكل وثيق بالمجالات والنتائج الأخرى ذات الأولوية للإطار الاستراتيجي 2022-2024، تهتم النتيجة الرابعة بما يلي:

- دعم المؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية على الصعيدين الوطني والمحلي، حسب الاقتضاء، في تحديد الاحتياجات وتلبيتها بما يحقق أفضل معايير الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والإدماج الاجتماعي، ومما يسهل المشاركة المجتمعية لتحديد الحلول الملائمة.
- تعزيز القدرات الفنية للمؤسسات الوطنية ذات الصلة التي تم اختيارها، وخاصة في مجالات جمع البيانات الشاملة والتشاركية ونشرها، والبحث، والتحليل، ووضع الخطط والسياسات، وتقييم الأثر، من أجل تقديم وصول شامل ومحقق للاستجابة إلى الخدمات، وضمان صمود فئات السكان الهشة.
- تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية ذات الصلة التي تم اختيارها لتنفيذ الاتفاقيات الدولية المصادق عليها وأهداف التنمية المستدامة، والإبلاغ عنها.
- دعم القدرات الإدارية (على الصعيدين الوطني والبلديات، حسب الاقتضاء) من أجل تعزيز نظام إدارة يتسم بالاستجابة والفعالية ودعم المشاركة المجتمعية الفعالة.
- دعم المؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية في ضمان توفر القدرات والخدمات بجودة عالية، بما في ذلك حماية فئات السكان الهشة بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية السارية.
- رفع مستوى الوعي ودعم الفهم الجمعي والعمل، وخاصة على مستوى المجتمعات المحلية، على ضمان المشاركة الإيجابية لكافة أعضاء المجتمع في تعزيز التماسك الاجتماعي والسلوك والمواقف الإيجابية والحقوق والمساواة بين الجنسين والفهم الأفضل للحاجات الخاصة بالنساء والفتيات بالتحديد لتعزيز الرفاه في المجتمعات المحلية والمجتمع بصورة عامة.
- دعم إنشاء مساحات مجتمعية صديقة للطفل والمرأة لتيسير رفاهيتهم.

## 4. الافتراضات والمخاطر

يعتمد تحقيق نتائج الإطار الاستراتيجي، والتنفيذ الفعال للمخرجات والأنشطة الرئيسة ذات الصلة في كل من الأولويات الأربع لإطار العمل الاستراتيجي 2022-2024، على عدد من الافتراضات، بما فيها تحسين ظروف الاستقرار وإمكانية الوصول، والالتزام والتمكين السياسي الملائم من كافة أصحاب المصلحة المعنيين، وتحسين الاقتصاد الكلي والظروف البيئية، والقدرات المؤسسية للمساهمة في السياسات ذات الصلة وطرق تنفيذ البرامج، فضلاً عن توافر البيانات المصنفة والتحليلات عالية الجودة وإمكانية استخدامها من أجل وضع الخطط وتصميم البرامج بطريقة شفافة وشاملة وقائمة على الأدلة. سيتيح هذا تقديم خدمات أكثر استدامةً، إضافة إلى تحقيق التعافي الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يقع في صلب الإطار الاستراتيجي 2022-2024.
يتم وضع جميع الافتراضات في سياق قادر على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في المستقبل المنظور، لا سيما في المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من النازحين داخلياً، وكذلك تلك التي تحدث فيها عودة طوعية كبيرة. وبالارتباط بهذه الافتراضات، يشتمل السياق السوري على العديد من المخاطر المرتبطة التي يجب النظر فيها والتخفيف من حدتها لضمان النجاح في تحقيق نتائج الإطار الاستراتيجي. ولمراعاة هذه المخاطر، يطبق الإطار الاستراتيجي 2022-2024 نهجاً ملماً بالمخاطر، ويستخدم إعداد البرامج القائم على الصمود والتشاركية للتخفيف من هذه المخاطر في جميع المجالات ومواطن التدخلات ذات الأولوية.
وتشمل المخاطر المحتملة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي ظروفاً خارجة عن سيطرة الأمم المتحدة، كمحدودية الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها وإلى السكان المستهدفين، ومخلفات الحرب المتفجرة، وضعف القدرات الإدارية والتقنية على الصعيد المحلي، وتدهور الظروف الاقتصادية الذي قد يعرض النساء والأطفال لمخاطر خاصة، والمخاطر المناخية، بما في ذلك الجفاف، وعدم توافر التمويل.
تقوم منظومة الأمم المتحدة في سورية بتطبيق التخفيف من هذه المخاطر تماشياً مع توجيهات الأمم المتحدة العالمية في مجال وضع البرامج، وذلك عن طريق التحديثات المنتظمة لتحليل السياق الذي تقوم به الأمم المتحدة، فضلاً عن المسح والتقييم الظرفيين والتكراريين للمخاطر الهيكلية والتشغيلية والأهمية الحيوية للبرامج، بالتعاون مع الشركاء المنفذين. كما يعتمد الرصد المنتظم للسياق في القطر حسب نظام الأمم المتحدة على خطط التخفيف من المخاطر التي تعتمدها وكالات الأمم المتحدة بشكل فردي وفريق الأمم المتحدة القطري والتي يجري تحديثها بشكل مستمر لتكون مستعدة وجاهزة لمختلف المخاطر التي قد تواجهها أثناء تنفيذ برامج الأمم المتحدة. ومن شأن تبادل المعرفة وطرق التنفيذ الجيدة وتعزيز التنسيق مع النظراء الوطنيين الرئيسيين والشركاء ذوي الصلة في تقديم الدعم المتسق والفعال للأولويات والنتائج الرئيسة للإطار الاستراتيجي أن يشكل نهجاً آخراً متبعاً للتخفيف من المخاطر. سيتم التخفيف من مخاطر زيادة العنف والتوتر الاجتماعي عن طريق تطبيق نُهج مراعية للسياق وإعداد برامج ملمة بالمخاطر وذات أهدافٍ محددة.
يسعى الإطار الاستراتيجي للحد من خطر حدوث مزيد من النزوح من خلال العمل على تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وتقديمها وتوفير الظروف المواتية للعائدين. يمكن أن يكون للتأثير الديموغرافي والبنيوي والاجتماعي والاقتصادي طويل الأجل لمثل هذه الحركة عواقب بارزة بالنسبة لمستقبل سورية.
وعلى مدار دورة تنفيذ الإطار الاستراتيجي التي تستغرق ثلاث سنوات، من المهم جداً التركيز على إمكانات حشد الموارد من أجل تقليل الخطر من الناحية المالية، والذي قد يتطلب إعادة معايرة تصميم البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال تقييم التأثير الكامل لجائحة كوفيد-19أمراً صعباً، بالإضافة إلى إمكانية تفشي موجات أخرى في المستقبل. لذا فإن استخدام نهج مرن في تصميم البرامج يشكل جزءاً أساسياً في التخفيف الفعال للمخاطر بالنسبة للإطار الاستراتيجي 2022-2024 كونه يسمح بتعديل حجم التدخلات ومجالاتها وفقاً لسياق التطورات وبالتشاور مع الشركاء ذوي الصلة.

## 5. تنفيذ الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة

### 5-1 طرق التنفيذ الرئيسية

يسترشد تفعيل إطار العمل الاستراتيجي، بالإضافة إلى المبادئ العالمية لتصميم البرامج ونهج البرامج الاستراتيجية المصممة لأغراض خاصة، بثلاثة أساليب تنفيذ يعزز بعضها بعضاً، وهي الإدارة القائمة على النتائج، وتنمية القدرات، وتصميم البرامج المتسق ودعم السياسات:

**تساعد الإدارة القائمة على النتائج** على ضمان الاستخدام الكفؤ والفعال للموارد لتحسين حياة السكان المستهدفين وسبل عيشهم، مسترشدةً بمبادئ المساواة بين الجنسين وإطار نتائج البرامج والمشاريع. ويتطلب ذلك وضع افتراضات واقعية وتحديد المخاطر المرتبطة ببيئة تصميم البرامج، فضلاً عن استخدام مؤشرات الجودة لرصد التقدم الذي تم إحرازه في تحقيق النتائج المخطط لها. وستتم المحافظة على التركيز القوي على النتائج طوال دورة تنفيذ الإطار الاستراتيجي بأكملها، بما في ذلك التخطيط والرصد والتقييم القائمين على الأدلة.

**تنمية القدرات:** (وهي العملية التي يقوم الأشخاص والمنظمات والمجتمع ككل من خلالها بإنشاء وتعزيز وتكييف والحفاظ على إمكاناتهم وقدراتهم وأدواتهم لتعزيز ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمل على تحسينها) ستُستخدم تنمية القدرات في جميع ركائز الإطار الاستراتيجي، ضمن "معايير ومبادئ الأمم المتحدة بمساعدة الأمم المتحدة لسورية "[34] ذات الصلة وذلك لضمان تنفيذ المقاطع المتعلقة بمشاريع التعافي المبكر المتضمنة في قرار مجلس الأمن 2585 وقدرة أصحاب المصلحة ذوي الصلة على مستوى القطر على إدارة وتقديم الخدمات الأساسية والاجتماعية بفعالية وبكفاءة واكتفاء ذاتي إلى الفئات المستهدفة المحددة[35]. كما ويساعد بناء القدرات من خلال التركيز على إعداد البرامج القائمة على الصمود، على دعم الإدارة الاقتصادية والبيئية المتسمة بالكفاءة والفعالية أيضاً، بما في ذلك الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من أجل معيشة السكان.

**إعداد البرامج المتسق ودعم السياسات:** في إطار التنسيق الوثيق مع أهداف التنمية المستدامة، يركز الإطار الاستراتيجي على توفير نُهج لإعداد البرامج مترابط ومشترك بين القطاعات، ودعم السياسات بالتعاون مع الشركاء الوطنيين. تجمع منظومة الأمم المتحدة في سورية بين التزاماتها المتنوعة والمتكاملة، وخبراتها ومساهماتها التقنية لدعم الاتساق بين الأطر القانونية، السياسات وأطر إعداد البرامج بما يتماشى مع المعايير/والمبادئ والسياسات والنهج المتفق عليها دولياً وإقليمياً، وتعزيز التآزر بين القطاعات ومجالات التدخل، وتعزيز اتساق الجهود الرامية لتحقيق المرونة والجهود الإنسانية.

### 5-2 اتفاقيات التنفيذ

يمثل الإطار الاستراتيجية القانونية والتشغيلية للمكتب القطري للأمم المتحدة في سورية، وبهذا يكون متوافقاً مع الأولويات الوطنية والموافق عليها من قبل الحكومة.

لتحقيق المجالات ذات الأولوية والنتائج المبينة أعلاه، تعمل منظومة الأمم المتحدة بالتنسيق مع السلطات الحكومية ذات الصلة في مراحل ومستويات مختلفة من العمل على تنفيذ البرامج ضمن هذا الإطار، بشكل يتيح انخراط القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية عند الإمكان في تنفيذ الأنشطة، وفقا للإجراءات السورية وقواعد وأنظمة الأمم المتحدة.

تماشياً مع الهدف رقم /17/ من أهداف التنمية المستدامة ونهج تصميم البرامج الشامل والمتكامل، تُعد الشراكات التشغيلية والاستراتيجية واسعة النطاق عبر ركائز منظومة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية وحقوق الإنسان والسلام عناصر أساسية لتحقيق نتائج الإطار الاستراتيجي بكفاءة وفعالية. ولضمان استمرار ملاءمة الإطار الاستراتيجي خلال فترة التنفيذ 2022-2024، ستبذل منظومة الأمم المتحدة قصارى جهدها، بالتشاور مع الشركاء ذوي الصلة، لتعديل تصميم برامجها، عند الحاجة،

---

[34] ترفض حكومة الجمهورية العربية السورية الوثيقة المعنونة "المبادئ والمعايير الخاصة بمساعدة الأمم المتحدة لسورية"، حيث أنه تم إعداد هذه الوثيقة داخلياً ضمن أمانة الأمم المتحدة دون استشارة الحكومة.

[35] سيركز تطوير قدرات المؤسسات الوطنية على المقدرات الضرورية حصراً لتحسين التقديم المباشر للخدمات الأساسية للأشخاص المحتاجين او لدعم التقيد بالالتزامات الدولية.

وفق التطورات الجديدة في السياق القطري المتغير، بناء على خطط العمل المشتركة السنوية، وآليات التمويل المرنة، وتحسين جمع البيانات وتحليلها، والتركيز على المعرفة والابتكار.

### 1-2-5 خطط العمل المشتركة

سيتم تنسيق الإطار الاستراتيجي على أساس خطط العمل المشتركة السنوية لكل من المجالات الأربعة ذات الأولوية مع وكالات الأمم المتحدة المشاركة وبالتنسيق الوثيق مع النظراء الوطنيين الحكوميين الرئيسيين. تضم الخطط أنشطة مفصلة ومصفوفات تنفيذ وموازنات ومؤشرات وكذلك مؤشرات متابعة التنفيذ وتقييم الأثر على الفئات المستهدفة. سيتم تقديم تقارير تقدم العمل على أساس تشاركي مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وذلك لضمان مشاركة الفئات المستهدفة في تقييم أثر التنمية لقياس تحقيق النتائج والأهداف.

### 2-2-5 الحوكمة

سيكون الإطار الاستراتيجي خاضعاً للتنسيق الكامل من قبل اللجنة التوجيهية المشتركة برئاسة مشتركة بين رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي والمنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة. وسيضم الأعضاء رؤساء وكالات الأمم المتحدة، وممثلين رفيعي المستوى من وزارة الخارجية والمغتربين وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وغيرها من الوزارات حسب الاقتضاء. ستلتقي اللجنة التوجيهية المشتركة مرة واحدة على الأقل في كل عام لمراجعة الإنجازات وقضايا الإدارة الاستراتيجية الناشئة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي، وستتخذ القرارات الضرورية لتمكين الشراكة من تنفيذ النتائج المتفق عليها.

يعمل فريق إدارة البرامج الخاص بالأمم المتحدة كآلية تنسيق داخلية بين وكالات الأمم المتحدة، ويضمن تخطيطاً وتنفيذاً متناسقاً، إضافة إلى تقديم تقارير تقدم دورية حول الإطار الاستراتيجي، وهو مسؤول مباشرة أمام فريق الأمم المتحدة القطري. إضافة لذلك، ستعمل مجموعات الركائز على تعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية والأمم المتحدة. وسيتم دعم الموضوعات المتقاطعة، بما في ذلك النوع الاجتماعي والشباب، من قبل مجموعات متخصصة من الأمم المتحدة. وتضمن مجموعة الأمم المتحدة للرصد والتقييم الجودة الفنية لإطار مؤشرات الإطار الاستراتيجي.

سيواصل فريق الأمم المتحدة القطري بذل الجهود لضمان التنفيذ الفعال للنهج المنسق للتحويلات النقدية، في إطار التكيف مع السياق المتغير. وستستند الوكالات المنفذة للنهج المنسق في التحويلات النقدية إلى أحكام النهج الموحدة المنسقة في هذا الصدد المبينة في الملحق. يضمن فريق إدارة العمليات القيام بعمليات تجارية ذات فعالية وكفاءة، بدعم وتفاعل وثيق مع فريق إدارة البرامج. ويحافظ كل عضو من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري على علاقات العمل مع الوزارات المعنية المختصة، على أساس برامجها وخطط عملها في القطر، مع تحديد وتنفيذ وتنسيق الأولويات مع شركائهم الحكوميين.
سيحدد فريق الأمم المتحدة القطري وهيئة التخطيط والتعاون الدولي مستوى تحقيق المخرجات والمدى المحتمل لمساهمتها في النتائج.

### 3-2-5 الإلزامية في ترتيبات الإدارة والمساءلة للبرنامج

سيتم تنفيذ البرنامج في إطار التنسيق العام مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي. ولقد تمت الإشارة إلى السلطات الحكومية المنسقة لبعض برامج وكالات منظومة الأمم المتحدة في الملحق القانوني. وستنفذ المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ووكالات منظومة الأمم المتحدة أنشطة إعداد برامج. وسيتم العمل في إطار التعاون عن طريق وضع خطط عمل مشتركة وخطط عمل ووثائق مشاريع خاصة بوكالة محددة. وتصف الخطط ووثائق العمل هذه النتائج المحددة التي يتعين تحقيقها، وتُعد اتفاقاً بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وكل شريك منفذ بشأن استخدام الموارد. ستستخدم وكالات منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها ذوي الصلة، قدر الإمكان، الحد الأدنى من الوثائق اللازمة، وتحديداً الأطر الاستراتيجية الموقعة، وخطط العمل المشتركة أو الخاصة بالوكالات، ووثائق المشاريع الموقعة لتنفيذ المبادرات البرامجية. مع ذلك، يمكن، حسب الضرورة

والاقتضاء، إعداد وثائق المشاريع باستخدام جملة أمور منها النص ذي الصلة الوارد في الإطار الاستراتيجي وخطط العمل المشتركة أو الخاصة بوكالة و/أو وثائق المشاريع[36].
تحدد قيمة البدلات النقدية المتعلقة بالسفر والرواتب والأتعاب وغيرها من التكاليف بمعدلات تتناسب مع المعدلات المطبقة في القطر، ولكنها لا تزيد عن المعدلات المطبقة على منظومة الأمم المتحدة (على النحو الوارد في تعميمات لجنة الخدمة المدنية الدولية).

### 5-2-3-1 استراتيجية الموارد وحشد الموارد

ستقدم وكالات منظومة الأمم المتحدة الدعم لتطوير وتنفيذ الأنشطة في إطار العمل الاستراتيجي، الذي قد يشمل الدعم الفني والمساعدات النقدية والإمدادات والسلع الأساسية والمعدات وخدمات المشتريات والنقل والأموال اللازمة للدعم والبحوث والدراسات والخبراء الاستشاريين وإعداد البرامج والرصد والتقييم وأنشطة التدريب ودعم فرق العمل. ويمكن تقديم جزء من دعم وكالات منظومة الأمم المتحدة إلى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع الأهلي على النحو المتفق عليه في إطار خطط العمل الفردية ووثائق المشاريع ضمن الإطار الاستراتيجي.
وقد يشمل الدعم الإضافي إمكانية الوصول إلى نظم المعلومات العالمية التي تديرها منظمات الأمم المتحدة، وشبكة مكاتب وكالات منظومة الأمم المتحدة في الدول، ونظم المعلومات المتخصصة، بما في ذلك قوائم الاستشاريين ومقدمي الخدمات الإنمائية، والحصول على الدعم الذي تقدمه شبكة الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. وينبغي على وكالات الأمم المتحدة تعيين موظفين واستشاريين لإعداد البرامج ودعم البرامج والمساعدة الفنية، فضلاً عن أنشطة الرصد والتقييم.

توزع أموال وكالات الأمم المتحدة حسب السنة التقويمية ووفقاً للإطار الاستراتيجي، ويخضع ذلك للمراجعات السنوية والتقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ البرنامج. وستجري مراجعة هذه الميزانيات وتفصيلها في خطط العمل ووثائق المشاريع.

### 5-2-3-2 الرصد والتقييم

يراقب مكتب الأمم المتحدة القطري وهيئة التخطيط والتعاون الدولي إنجازات الإطار الاستراتيجي وقضايا التنفيذ بشكل مستمر وباستخدام مجموعة مؤشرات بسيطة.
يوافق الشركاء المنفذون الذين يعملون على إدارة التمويل المقدم من منظومة الأمم المتحدة على التعاون مع هيئات الأمم المتحدة في رصد جميع الأنشطة، وسيسهلون الوصول إلى السجلات المالية وسجلات الموظفين ذات الصلة. ولذلك يوافق الشركاء المنفذون على ما يلي:

- المراجعات الدورية في الموقع والفحص الفوري لسجلاتهم المالية من قبل وكالات منظومة الأمم المتحدة أو ممثليها، حسب ما تقتضي الضرورة، وكما هو موضح في البنود المحددة في وثائق / عقود الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة.
- الرصد البرامجي للأنشطة بحسب معايير وكالات الأمم المتحدة وإرشاداتها خلال الزيارات الميدانية والرصد الميداني.
- عمليات تدقيق ومراجعة خاصة أو مقررة. ستضع كل من وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى (عند الرغبة في ذلك وبالتشاور مع الوزارة المنسقة المعنية) خطة تدقيق سنوية، وأيضاً بما يتماشى مع الاتفاقيات الخاصة مع المانحين عند الضرورة، مع إعطاء الأولوية لعمليات تدقيق الشركاء المنفذين الذين تم رفدهم بمبالغ كبيرة من المساعدات النقدية من قبل وكالات منظومة الأمم المتحدة، وأولئك الذين تحتاج قدراتهم على الإدارة المالية إلى الدعم والتعزيز.

---

[36] في حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ستقوم هيئة التنسيق الحكومية بتعيين وكالة التعاون الحكومية المسؤولة مباشرة عن مشاركة الحكومة في كل خطة عمل بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الإشارة إلى "الشريك المنفذ (الشركاء) المنفذون" تعني "الوكالة (الوكالات) المنفذة" كما هو مستخدم في اتفاقية المساعدة الإنسانية الموحدة. في حالة تحديد العديد من الشركاء المنفذين في خطة العمل، سيتم تحديد الشريك المنفذ الرئيسي الذي سيكون مسؤولاً عن الاجتماع والتنسيق والرصد الشاملين (البرامجي والمالي) لجميع الشركاء المنفذين المحددين في خطة العمل لضمان تقديم المدخلات وتطبيق الأنشطة بطريقة متماسكة لتحقيق نتائج خطة العمل.

## 6. خطة الرصد والتقييم

لضمان تنفيذ ناجح للنتائج الواسعة والمرنة للإطار الاستراتيجي، بما يتماشى مع المبدأ الأساسي للمرونة والقدرة على التكيف (انظر الفقرة 2.2 أعلاه)، ولإجراء تعديلات فعالة في الوقت المناسب، يعتمد الإطار الاستراتيجي 2022-2024 بقوة على خطة رصد وتقييم فعالة.

تشكل خطة الرصد والتقييم المبدأ الأساس لنهج وطريقة الرصد وتقديم التقارير الدورية بانتظام بخصوص جودة التنفيذ والنتائج المحققة والتمويل، بالإضافة إلى المخاطر والتهديدات وكذلك الفرص الناشئة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعمل خطة الرصد والتقييم على وجه الخصوص على ضمان التتبع المنتظم الفعال والإبلاغ عن نتائج الإطار الاستراتيجي والمؤشرات وتقديرات التمويل الشاملة، بالإضافة إلى الرصد والإبلاغ عن المخرجات والمؤشرات والميزانيات المتعلقة بخطط العمل المشتركة السنوية لكل أولوية من أولويات الإطار الاستراتيجي.

تسعى خطة الرصد والتقييم إلى ضمان ودعم توليد وجمع واستخدام بيانات جيدة عالية الجودة كمبدأ أساسي للإدارة القائمة على النتائج والأدلة، وبما يتماشى مع المعايير والممارسات الدولية. كما أنه يزيد من الروابط المباشرة واستخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الوطنية ذات الصلة. تتمثل الوظيفة الرئيسة لخطة الرصد والتقييم في ضمان توافر وإمكانية الوصول إلى جميع البيانات ذات الصلة المطلوبة لقياس تقدم وأهداف جميع نتائج الإطار الاستراتيجي وخطة العمل المشتركة. ويعد ذلك على درجة من الأهمية على وجه الخصوص، لضمان تقديم تقارير سنوية فعالة وكاملة تضم جميع النتائج والمخرجات من خلال مجموعات الركائز الأربع. يتوقع بموجب خطة الرصد والتقييم أيضاً إجراء تقييم نهائي مستقل في الربع الأخير من السنة الثانية من تنفيذ الإطار الاستراتيجي.

في ضوء التحديات المتمثلة بضمان توافر بيانات عالية الجودة مصنفة في الوقت المناسب لكل مجالات عمل الإطار الاستراتيجي، تعمل خطة الرصد والتقييم على توقع ومعالجة فجوات البيانات المحددة عن طريق التخطيط وتجهيز الميزانية للدراسات والتحليلات الإضافية المطلوبة لتتبع نتائج ومؤشرات الإطار الاستراتيجي المتفق عليها والإبلاغ عنها. وفي عملية تحديد الاحتياجات والفرص لتوليد / جمع بيانات إضافية، تحافظ منظومة الأمم المتحدة على تواصل وثيق وتنسيق مع الكيانات المختصة بالبيانات والإحصاءات الوطنية بما في ذلك المكتب المركزي للإحصاء، إضافة إلى الدعم البرامجي لتعزيز قدراتها في جميع مجالات الإطار الاستراتيجي الأربعة ذات الأولوية.

بالنسبة لتقييمات البرامج ضمن الإطار الاستراتيجي، تتشارك في تنفيذها كل من هيئة التخطيط والتعاون الدولي، بصفتها الطرف الوطني المسؤول عن متابعة تنفيذ الخطط والبرامج، وتنسيق المساعدة الدولية، والمتابعة وتقييم الأثر، إضافة إلى مجموعة الرصد والتقييم التابعة للأمم المتحدة والمؤلفة من خبراء في الرصد والتقييم من وكالات الأمم المتحدة المختلفة.

سيتم إجراء تقييم مستقل للإطار الاستراتيجي في الربع الثالث من عام 2024 (السنة الثالثة والأخيرة من دورة تنفيذه) لتقييم جدوى وكفاءة وفعالية إعداد البرامج في منظومة الأمم المتحدة. سيحدد هذا فيما إذا كانت نتائج الإطار الاستراتيجي قد قدمت مساهمة مجدية في الاستجابة لاحتياجات الأشخاص. سيتفق المكتب القطري للأمم المتحدة والحكومة على ترتيبات إجراء تقييم الإطار الاستراتيجي، وستثري نتائج التقييم كلاً من المساهمة التحليلية للمكتب القطري للأمم المتحدة والتخطيط الاستراتيجي لإعداد إطار عمل الأمم المتحدة التالي.

# المحلق 1: إطار المصادر والنتائج (مصفوفة المؤشرات)[1]

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الركيزة الأولى: توفر الخدمات الأساسية والاجتماعية والوصول إليها** | | | |
| **أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة:**<br>الهدف الثاني، الهدف الثالث، الهدف الرابع، الهدف الخامس، الهدف السادس، الهدف السابع، الهدف التاسع، الهدف العاشر، الهدف الحادي عشر، الهدف السادس عشر. | | | |
| **المحاور ذات الصلة في الخطة الاستراتيجية "سورية 2030":**<br>الركيزة الرابعة: التنمية البشرية.<br>الركيزة الثانية: تطوير البنى التحتية وتجديدها. | | | |
| **النتيجة الأولى**: الوصول المحسن والمنصف والشامل والآمن للخدمات الأساسية عالية الجودة. | | | الميزانية التقديرية المطلوبة (دولار أميركي) 2022 - 2024 |
| المنظمات الرائدة: يونيسف – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) | | | 1 مليار |
| المؤشرات ، خط الأساس والأهداف | وسائل التحقق | المنظمات المساهمة | |
| **مؤشر 1-1:** معدل وفيات الأمهات (لكل 100,000 ولادة حية)<br><br>الأساس: سيحدد لاحقاً<br>الهدف: سيحدد لاحقاً | تقارير ومسوح المكتب المركزي للإحصاء<br>دراسة الوفيات تحت سن الخامسة<br>تقارير ودراسات وزارة الصحة | منظمة الأغذية والزراعة<br>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<br>اليونسكو<br>صندوق الأمم المتحدة للسكان<br>برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)<br>مفوضية شؤون اللاجئين<br>اليونيسف | |
| **مؤشر 1-2:** معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 ولادة حية)<br><br>الأساس(2019): 23.7 لكل 1000 ولادة حية<br>الهدف(2024): 21 لكل 1000 ولادة حية | | | |

[1] تم اختيار مؤشرات الملحق 01 من قائمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حيث يمكن مراقبة مؤشرات نتائج أهداف التنمية المستدامة إضافية من خلال أطر وخطط أخرى في حال كان بيانات هذه المؤشرات متاحة خلال فترة هذه الوثيقة.

| | | | |
|---|---|---|---|
| **مؤشر 1-3:** نسبة السكان الذين يستخدمون (أ) مياه شرب أمنة (ب) خدمات الصرف صحية<br><br>الأساس(2020): (أ) 93% - (ب) 78%<br>الهدف(2024): (أ) 95% - (ب) 91% | التقارير الوطنية<br>لتتبع أهداف التنمية المستدامة<br>التقارير المشتركة بين الوزارات<br>والمنظمات الأممية | دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام<br>مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)<br>الأونروا<br>برنامج الأغذية العالمي<br>منظمة الصحة العالمية<br>منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) | |
| **مؤشر 1-4**: نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الأساسي<br>الأساس(2021): (اناث) 77.11% - (ذكور) 77.11%<br>الهدف(2024):<br>(أناث) 95% منها 3% من ذوي الإعاقة<br>(ذكور) 95% منها 3% من دوي الإعاقة | | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **لركيزة الثانية: التعافي الاقتصادي الاجتماعي المستدام** | | | |
| **أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة:**<br>الهدف الأول، والهدف الثاني، والهدف الخامس، والهدف السادس، والهدف السابع، والهدف الثامن، والهدف التاسع، والهدف العاشر، والهدف الحادي عشر، والهدف الثالث عشر، والهدف الخامس عشر. | | | |
| **المحاور ذات الصلة في الخطة الاستراتيجية "سورية 2030":**<br>الركيزة الثانية: النمو والتنمية<br>الركيزة الثالثة: البنى التحتية والطاقة<br>الركيزة الرابعة: التنمية البشرية | | | |
| **النتيجة 2:**<br>وصول أفضل للسكان، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، إلى خدمات الحماية الاجتماعية وسبل عيش مستدامة وتعافي اقتصادي اجتماعي شامل ومنصف | | | الميزانية التقديرية المطلوبة (دولار أميركي) 2022 - 2024 |
| المنظمات الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – برنامج الأغذية العالمي | | | 350 مليون |
| المؤشرات ، خط الأساس والأهداف | وسائل التحقق | المنظمات المساهمة | |
| **مؤشر 2-1:** نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار في اليوم<br><br>الأساس: سيحدد لاحقاً (*) | تقارير ومسوح المكتب المركزي للإحصاء | منظمة الأغذية والزراعة<br>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الهدف: سيحدد لاحقاً (*) | التقارير الوطنية لتتبع أهداف التنمية المستدامة<br>وتقرير الاستعراض الطوعي<br>مسوحات الأمن الغذائي<br>تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل<br>التقارير المشتركة بين الوزارات والمنظمات الأممية | صندوق الأمم المتحدة للسكان<br>برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل )<br>مفوضية شؤون اللاجئين<br>اليونيسف<br>مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)<br>الأونروا<br>برنامج الأغذية العالمي<br>منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) | |
| **مؤشر2-2:** نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي<br><br>الأساس (2021): 55.5%<br>الهدف(2024) : 40% | | | |
| **مؤشر 2-3:** نسبة البطالة<br><br>الأساس(2018): (أناث) 62%$ - (ذكور) 38% - (شباب) 59.4%<br>الهدف(2024) : (أناث) 55%$ - (ذكور) 30% - (شباب) 55% | | | |
| مؤشر 2-4: نسبة مشاركة النساء في قوة العمل<br><br>الأساس (2018): 37.2%<br>الهدف(2024): 40% | | | |

| | |
|---|---|
| **الركيزة الثالثة: بيئة تمكينية لعودة تتسم بالمرونة** | |
| **أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة:**<br>الهدف الأول، والهدف الثاني، والهدف الرابع، والهدف الخامس، والهدف السادس، والهدف السابع، والهدف العاشر، والهدف الحادي عشر، والهدف السادس عشر، والهدف السابع عشر. | |
| **الركائز ذات الصلة في "الخطة الاستراتيجية "سورية 2030":**<br>الركيزة الثانية: الإصلاح الإداري وتعزيز النزاهة.<br>الركيزة الثالثة: البنى التحتية والطاقة.<br>الركيزة الرابعة: التنمية البشرية. | |
| **النتيجة 3:** ظروف معيشية محسنة للأشخاص النازحين والعائدين والمجتمعات المتضررة | الميزانية التقديرية المطلوبة (دولار أميركي) 2022 - 2024 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| المنظمات الرائدة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – الأونروا | | | 11 مليون |
| المؤشرات ، خط الأساس والأهداف | وسائل التحقق | المنظمات المساهمة | |
| **مؤشر3-1:** تدابير السياسات العامة المؤدية إلى تفعيل بيئة العودة الطوعية والأمنة والكريمة (**)<br><br>الأساس (2021): سيحدد لاحقاً<br>الهدف (2024): سيحدد لاحقاً | تقارير هيئة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات التنفيذية والمكتب المركزي للإحصاء،<br>الجريدة الرسمية (القوانين والمراسيم)<br>التقارير الوطنية لتتبع أهداف التنمية المستدامة<br>المسوحات المشتركة بين الوزارات والمنظمات الأممية<br>القارير المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والوزارات المعنية | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<br>صندوق الأمم المتحدة للسكان<br>مفوضية شؤون اللاجئين<br>اليونيسف<br>مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)<br>الأونروا | |
| مؤشر 3-2: البرامج القائمة على الأدلة لتحسين الظروف المعيشية في مناطق عودة اللاجئين والنازحين داخليا والعائدين داخليا والمجتمعات المتضررة (**)<br><br>الأساس (2021): سيحدد لاحقاً<br>الهدف (2024): سيحدد لاحقاً | | | |
| مؤشر 3-3: آليات متّسقة لمتابعة حركات العودة (النازحون واللاجئون العائدون) (**)<br><br>الأساس (2021): 0<br>الهدف (2024): 2<br>(1 للاجئين العائدين – 1 للنازحين داخلياً والعائدين) | | | |

| الركيزة الرابعة: صمود الأشخاص والقدرة المؤسساتية على الاستجابة | | | |
|---|---|---|---|
| **أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة:**<br>الهدف الثالث، الهدف الرابع، الهدف الخامس، الهدف السادس، الهدف السابع، الهدف العاشر، والهدف الحادي عشر، والهدف السادس عشر. | | | |
| **الركائز المتعلقة بالخطة الاستراتيجية "سورية 2030":**<br>الركيزة الأولى: الإصلاح الإداري وتعزيز النزاهة.<br>الركيزة الرابع : التنمية البشرية. | | | |
| **النتيجة الرابعة:** يتم تعزيز مرونة السكان الأهش عن طريق زيادة القدرة المؤسساتية على الاستجابة في التخطيط وتقديم الخدمات. | | | الميزانية التقديرية المطلوبة (دولار أميركي) 2022 - 2024 |
| المنظمات الرائدة: صندوق الأمم المتحدة للسكان - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | | | 336 مليون |
| المؤشرات ، خط الأساس والأهداف | وسائل التحقق | المنظمات المساهمة | |
| **مؤشر4-1:** عدد التشريعات والقوانين التي تخدم قضايا المساواة بين الجنسين<br><br>الأساس (2020): 6<br>الهدف (2024): 10 | تقارير هيئة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات التنفيذية والمكتب المركزي للإحصاء والسجل المدني،<br>الجريدة الرسمية (القوانين والمراسيم)<br>التقارير الوطنية لتتبع أهداف التنمية المستدامة<br>التقارير والمسوحات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والوزارات المعنية | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<br>اليونسكو<br>صندوق الأمم المتحدة للسكان<br>برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)<br>مفوضية شؤون اللاجئين<br>اليونيسف<br>دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام<br>مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)<br>الأونروا<br>برنامج الأغذية العالمي | |
| **مؤشر 4-2:** السجل المدني وحاملو بطاقات الهوية الخامسة<br>الأساس (2020):<br>عدد الأطفال دون سن الخامسة المسجلين: 2,444,626<br>عدد الأطفال تحت سن 18 سنة المسجلين: 10,396,781<br>إصدار بطاقات الهوية: 609,470<br><br>الهدف (2024): زيادة كل رقم بنسبة 10% | | | |
| **مؤشر 4-3:** نسبة النساء المتزوجات قبل سن 18 (من بين المتزوجات)<br><br>الأساس (2019): 23%<br>الهدف (2024): انخفاض بنسبة 7% | | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **مؤشر 4-4:** عدد آليات متابعة التزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[2] على أساس أهداف التنمية المستدامة (**)<br><br>الأساس (2010): 0<br>الهدف (2024): 2 | تقارير وزارة الإدارة المحلية والبيئة<br>التقارير المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والوزارات المعنية<br>تقارير الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، هيئة التخطيط والتعاون الدولي<br>التقارير المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والوزارات المعنية | منظمة الصحة العالمية | |
| **مؤشر 4-5:** خطط التخطيط العمراني الشامل عبر المحافظات<br><br>الأساس (2022): يحدد لاحقاً<br>الهدف ( 2024) : يحدد لاحقاً | | | |

(*) تحتاج الأرقام إلى مزيد من التنسيق بين المساهمين (الحكومة المعنية وكيانات الأمم المتحدة) ليتم تأكيدها.

(**) مؤشرات تم إضافتها لتتبع آليات المراقبة التي تساهم في تقارير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

[2] المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
التزمت الجمهورية العربية السورية بالالتزامات الخمسة الواردة أدناه:

- تخفيض نسبة الزواج المبكر
- تحقيق وصول المرأة الشامل إلى وسائل تنظيم الأسرة واستخدامها
- تخفض معدلات وفيات الأطفال
- تخفيض معدل وفيات الأمهات
- متابعة تحديث وسن التشريعات والقوانين ذات الصلة.

## الملحق 2: النهج المنسق للتحويلات النقدية (HACT)

يوضح هذا القسم الآليات الخاصة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية، (HACT) ويتم تطبيق هذا النهج فقط على وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تتبع إجراءات النهج المنسق، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق الأمم المتحدة للسكان ( (UNFPA)، على النحو التالي:

تستند جميع التحويلات النقدية التي يتم تحويلها إلى الشريك المنفذ إلى خطط العمل (WPs[39]) المتفق عليها بين الشريك المنفذ ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

يمكن لوكالات منظومة الأمم المتحدة إجراء التحويلات النقدية للأنشطة الموضحة تفصيلياً في خطط العمل (WPs) باستخدام الأساليب التالية:

1. يتم تحويل المبالغ النقدية مباشرة إلى الشريك المنفذ كما يلي:
   أ. تحويل نقدي مباشر قبل بدء الأنشطة أو
   ب. (السداد) بعد الانتهاء من الأنشطة؛

2. يتم الدفع بشكل مباشر للبائعين أو إلى الأطراف الثالثة مقابل الالتزامات التي يتحملها الشركاء المنفذون على أساس الطلبات الموقعة من قبل المسؤول المعين من الشريك المنفذ؛

3. يتم الدفع مباشرة للبائعين أو الأطراف الثالثة مقابل الالتزامات التي تتحملها وكالات منظومة الأمم المتحدة لدعم الأنشطة المتفق عليها مع الشركاء المنفذين.

يجب طلب تحويل المبالغ النقدية بشكل مباشر وتحريرها حسب المدة الزمنية المحددة لتنفيذ البرنامج والتي لا تتجاوز ثلاثة أشهر. يجب طلب سداد النفقات المصرح بها مسبقاً وتحريرها كل ثلاثة أشهر أو بعد الانتهاء من الأنشطة. تُعد وكالات منظومة الأمم المتحدة غير ملزمة بسداد النفقات التي قام الشريك المنفذ بدفعها خلافاً للمبالغ الموافق عليها.

يجب إعادة أي مبلغ أو إعادة تخصيصه وبرمجته بعد الانتهاء من أي نشاط، بالاتفاق المشترك بين الشريك المنفذ ووكالات منظومة الأمم المتحدة. قد تعتمد طرق التحويل النقدي، وحجم المدفوعات، ومجال وتكرار تنفيذ أنشطة الضمان على نتائج تقرير مراجعة قدرة الإدارة المالية العامة في حالة كانت الحكومة هي الشريك المنفذ، وتقييم قدرة الإدارة المالية للشريك المنفذ غير التابع للأمم المتحدة[40]. يجوز لخبير استشاري مؤهل، مثل شركة محاسبة عامة، تختاره وكالات منظومة الأمم المتحدة إجراء مثل هذا التقييم، ويشارك فيه الشريك المنفذ. كما يجوز للشريك المنفذ المشاركة في اختيار الاستشاري.

يمكن مراجعة طرق التحويل النقدي، وحجم المدفوعات، ومجال وتكرار أنشطة الضمان في سياق تنفيذ البرنامج بناءً على نتائج مراقبة البرنامج، ومراقبة النفقات وإعداد التقارير، والمراجعة.

في حالة التحويل النقدي أو السداد المباشر، يجب أن تقوم وكالات منظومة الأمم المتحدة بإخطار الشريك المنفذ بالمبلغ المعتمد من قبلها وصرف الأموال للشريك المنفذ في غضون 10 أيام.

---

[39] يشير إلى خطط العمل الخاصة بوكالة معينة أو خطط العمل المشتركة لمجموعات ركيزة PF

[40] لأغراض هذه البنود، تشمل "الأمم المتحدة" المؤسسات المالية

يجب على وكالات منظومة الأمم المتحدة أن تشرع في الدفع في غضون [10] أيام، في حالة الدفع المباشر للبائعين أو الأطراف الثالثة مقابل الالتزامات التي يتحملها الشركاء المنفذون بموجب الطلبات الموقعة من قبل المسؤول المعين من قبل الشريك المنفذ؛ أو للبائعين أو الأطراف الثالثة مقابل الالتزامات التي تتحملها وكالات منظومة الأمم المتحدة لدعم الأنشطة المتفق عليها مع الشركاء المنفذين.

لا تتحمل وكالات منظومة الأمم المتحدة أي مسؤولية مباشرة بموجب الترتيبات التعاقدية المبرمة بين الشريك المنفذ وطرف ثالث مورد
عندما تقوم وكالات منظومة الأمم المتحدة والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بتقديم المبالغ النقدية لنفس الشريك المنفذ، فسوف تتم مراقبة البرنامج والمراقبة والمراجعة المالية بشكل مشترك أو بالتنسيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة.

سيستخدم الشركاء المنفذون تقريرًا قياسيًا عن تفويض الصندوق وشهادة النفقات (FACE) من أجل طلب تحرير الأموال أو لضمان موافقة [اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان] على تسدد النفقات المخطط لها أو دفعها بشكل مباشر. يجب أن يبين التقرير مسارات نشاط خطة العمل (WP). سيستخدم الشركاء المنفذون الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق لتوضيح كيفية استخدام الأموال المستلمة.
يجب على الشريك المنفذ تحديد المسؤول (المسؤولين) المعينين المخولين بتقديم تفاصيل بخصوص الحساب وطلب المصادقة على استخدام النقد.
سيتم تصديق تقرير FACE من قبل المسؤول (المسؤولين) المعين من قبل الشريك المنفذ.

يجب أن ينفق الشركاء المنفذون المبالغ النقدية المحولة لهم لغرض الأنشطة وضمن الإطار الزمني كما هو متفق عليه في خطط العمل (WPs) فقط.
يجب استخدام المبالغ النقدية التي تتلقاها الحكومة والشركاء المنفذون من المنظمات غير الحكومية الوطنية وفقًا للوائح والسياسات والإجراءات الوطنية المعمول بها والمتوافقة مع المعايير الدولية، ولا سيما ضمان إنفاق الأموال النقدية على الأنشطة على النحو المتفق عليه في خطط العمل (WPs)، والتأكد من ذلك وتقديم تقارير عن كيفية استخدام جميع المبالغ النقدية التي تم استلامها إلى [اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان] في غضون ستة أشهر من استلام الأموال.
سيتم تطبيق القواعد المالية والقواعد الأخرى ذات الصلة بوكالة منظومة الأمم المتحدة ولوائح وسياسات وإجراءات وكالة المنظومة في حالة عدم توافق أي من اللوائح والسياسات والإجراءات الوطنية مع المعايير الدولية.

يجب، في حالة المنظمات غير الحكومية الدولية / منظمات المجتمع المدني والشركاء المنفذين من المنظمات الحكومية الدولية، استخدام الأموال المستلمة وفقًا للمعايير الدولية ولا سيما ضمان إنفاق الأموال النقدية على الأنشطة على النحو المتفق عليه في خطط العمل (WPs)، كما يجب التأكيد على تقديم التقارير بخصوص الاستخدام الكامل لجميع المبالغ النقدية المستلمة إلى [اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان] في غضون ستة أشهر بعد استلام الأموال.

من أجل تسهيل عمليات التدقيق المجدولة والخاصة، سيوفر كل شريك منفذ يتلقى الأموال النقدية من [اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان] وكالة منظومة الأمم المتحدة أو ممثلها، إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى:

- جميع السجلات المالية التي تُثبت تسجيل وتوثيق جميع التحويلات النقدية المقدمة من قبل [اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان]، وجميع الوثائق ذات الصلة بذلك؛
- جميع الوثائق والمعلومات بخصوص الموظفين ذوي الصلة المرتبطين بعمل هيكل الرقابة الداخلية للشريك المنفذ والذي تم من خلاله تمرير التحويلات النقدية.

وسيتم إبلاغ نتائج كل المراجعات للشريك المنفذ و [اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان]. علاوة على ذلك، سيقوم كل شريك منفذ بما يلي:

- استلام ومراجعة تقرير التدقيق الصادر عن المدققين.

- تقديم بيان في الوقت المناسب بقبول أو رفض أي توصية مدرجة في تقرير التدقيق إلى [اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان] التي قدمت النقد (حيث تم تحديد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لإجراء عمليات التدقيق، بالإضافة إلى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة) بحيث يتمكن المدققون من تضمين هذه البيانات في تقرير المراجعة النهائي قبل تقديمها إلى [اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان].
- اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لمعالجة توصيات التدقيق المقبولة.

يتم تقديم تقرير عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات المقبولة إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة، على أساس ربع سنوي (كل ثلاثة أشهر) (أو على النحو المتفق عليه محلياً).

## الملحق القانوني:

يشير هذا الملحق القانوني إلى اتفاقيات التعاون أو المساعدة أو الاتفاقيات الأخرى التي تشكل الأساس القانوني القائم بالفعل للعلاقة بين حكومة الجمهورية العربية السورية وكل منظمة تابعة للأمم المتحدة وتقوم بدعم الدولة لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي 2021-2023.

في حين ارتبطت حكومة الجمهورية العربية السورية (المشار إليها فيما يلي باسم "الحكومة") مع منظمات الأمم المتحدة في العلاقات التالية:

أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المشار إليه فيما يلي باسم UNDP)، إذ أبرمت الحكومة اتفاقية أساسية لتنظيم مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلد (اتفاقية المساعدة الأساسية) (SBAA) التي قام الطرفان بتوقيعها في 28 آب / أغسطس 2001. سيتم بناءً على المادة (1)، الفقرة (2) من قانون الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توفير مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكومة وتقديمها واستلامها وفقًا للقرارات والمقررات ذات الصلة والقابلة للتطبيق من قبل الأجهزة المختصة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورهناً بتوافر الأموال اللازمة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى وجه الخصوص، وافق القرار رقم 1/2005 المؤرخ 28 كانون الثاني / يناير 2005 الصادر عن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النظام المالي والقواعد المالية الجديدة ومعهما التعريفان الجديدان "للإنجاز" و "التنفيذ" لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تنفيذ كل إجراءات البرمجة المشتركة الجديدة الناتجة عن مبادرة التسهيل والتوحيد لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. يشكل إطار العمل الاستراتيجي للأمم المتحدة في ضوء هذا القرار وجنباً إلى جنب مع خطة العمل (التي ستشكل جزءاً من إطار العمل الاستراتيجي للأمم المتحدة هذا ويتم دمجها والاشارة إليها هنا) التي تم التوصل إليها فيما يلي معاً، وثيقة مشروع على النحو المشار إليه في اتفاقية المساعدة الأساسية SBAA[41] .

ب) أبرمت الحكومة اتفاق تعاون أساس (BCA) مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في 18 أيلول / سبتمبر 1997.

ت) أبرمت اتفاق تعاون في البلد مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في 20 حزيران/ يونيو 2010.

ث) أبرمت اتفاق أساسي مع برنامج الغذاء العالمي (WFP) بشأن المساعدة من برنامج الغذاء العالمي، وقد تم التوقيع على الاتفاقية بين الحكومة وبرنامج الغذاء العالمي في 5 أيار / مايو 1969.

ج) مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تم توقيع الاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة في 12 آذار / مارس 1981 وتم تجديده في 28 آب / أغسطس 2001، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ح) مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، أبرم اتفاق تعاون أساسي بين الحكومة واليونيدو في 10 كانون الأول / ديسمبر 2009.

خ) مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أبرمت اتفاقية افتتاح مُمثلية المنظمة في الجمهورية العربية السورية في 10 أيلول/سبتمبر 1978.

د) مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، تم توقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة السورية ممثلة بوزارة الإدارة المحلية والبيئة في 1 نيسان/أبريل 2014.

ذ) مع منظمة العمل الدولية(ILO) ، أُبرم اتفاق تعاون قياسي للمساعدة التقنية (STAA) بين الحكومة ومنظمة العمل الدولية في 12 كانون الأول/ديسمبر 1962.

ر) مع اليونسكو، صدر مرسوم في عام 1976 بتشكيل اللجنة الوطنية لليونسكو بوزارة التربية والتعليم، وتم توقيع اتفاقية تنفيذ طويلة الأجل مع اللجنة الوطنية لليونسكو في عام 2019.

ز) مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام (UNMAS)، تم توقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة ممثلة في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام والجمهورية العربية السورية، في 4 تموز/يوليو 2018.

س) مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تم توقيع "اتفاقية برنادوت" في 28 آب / أغسطس 1948، وتوقيع اتفاقية وجود تمثيل لها في الجمهورية العربية السورية.

---

[41] في البلدان التي لم يتم فيها توقيع اتفاقية المساعدة الأساسية SBAA أو اتفاقية أخرى حسب الدولة] ، يجب إرفاق الملحق القياسي لوثائق المشروع للاستخدام في البلدان التي ليست أطرافًا في SBAA بإطار البرنامج. تشكل هذه الوثائق مع خطة العمل "وثيقة المشروع".

ش) مع منظمة الصحة العالمية، تم توقيع اتفاقية بشأن المساعدة الفنية بين منظمة الصحة العالمية والحكومة السورية في دمشق في 13 تموز/يوليو 1952.

ص) مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في 20 نوفمبر 2018.

على جميع الوكالات: توفير المساعدة للحكومة وتقديمها واستلامها وفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة والقابلة للتطبيق الصادرة عن الهياكل الحاكمة لوكالات منظومة الأمم المتحدة المختصة.

سيُنفذ الإطار الاستراتيجي، فيما يتعلق بتوقيع كل وكالة من وكالات منظومة الأمم المتحدة وقراءته وتفسيره وتنفيذه بما يتفق وبطريقة تتسق مع الاتفاق الأساسي بين هذه الوكالة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والحكومة المضيفة.

ستفي الحكومة بالتزاماتها وفقاً لبنود اتفاقيات التعاون والمساعدة الموضحة في الفقرة الخاصة بأساس العلاقة.

يتعين على الحكومة تطبيق الأحكام ذات الصلة، من اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة ("الاتفاقية العامة") أو اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة ("اتفاقية الوكالات المتخصصة")، بممتلكات الوكالات وأموالها وأصولها ومسؤوليها وخبرائها القائمين على تنفيذ مهمة، دون المساس بهذه الاتفاقات. تمنح الحكومة أيضاً، للوكالات وموظفيها والأشخاص الآخرين الذين يؤدون خدمات نيابة عن الوكالات، الامتيازات والحصانات والتسهيلات المنصوص عليها في اتفاقيات التعاون والمساعدة بين الوكالات والحكومة. بالإضافة إلى جميع متطوعي الأمم المتحدة، الذين من المفهوم أنه سيتم استيعابهم في موظفي الوكالات، والذين يحق لهم التمتع بالامتيازات والحصانات الممنوحة لهؤلاء المسؤولين بموجب الاتفاقية العامة أو اتفاقية الوكالات المتخصصة. ستكون الحكومة مسؤولة عن التعامل مع أي مطالبات تتم تقديمها من قبل أطراف ثالثة ضد أي من الوكالات ومسؤوليها أو الخبراء خلال تنفيذ أي مهمة أو غيرهم من الأشخاص الذين يؤدون خدمات نيابة عنهم، وستحميهم من أي مطالبات ومسؤوليات قد تنتج عن عمليات يتم تنفيذها بموجب اتفاقيات التعاون والمساعدة، باستثناء الحالات التي تكون فيها أي مطالبات والتزامات ناتجة عن العمليات بموجب اتفاقيات التعاون والمساعدة، وفي الاتفاقات المشتركة بين الحكومة ووكالة معينة وفي حال كانت هذه المطالبات والالتزامات ناتجة عن الإهمال الجسيم أو سوء سلوك تلك الوكالة أو مسؤوليها أو مستشاريها أو الأشخاص الذين يؤدون خدمات.

بالنسبة للمركبات التي توفرها الوكالات، ولكن تحت سيطرة الحكومة أو استخدامها، يجب على الحكومة دون المساس بعمومية ما سبق، تأمين أو تعويض الوكالات فيما يتعلق بالمسؤوليات المدنية بموجب قانون الدولة.

(أ) لا تتضمن في هذه الاتفاقية ما يشير إلى تنازل من جانب الأمم المتحدة أو أي من وكالاتها أو منظماتها عن أي امتيازات أو حصانات تتمتع بها أو قبولها للاختصاص القضائي لمحاكم في أي دولة بشأن النزاعات الناشئة عن هذه الاتفاقية.

(ب) لا يُعد أي شيء في هذه الوثيقة أو ما يتعلق بها تنازلاً، صريحاً أو ضمنياً، عن امتيازات وحصانات الأمم المتحدة ووكالاتها الفرعية، بما في ذلك برنامج الغذاء العالمي، سواء بموجب اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة الموقعة بتاريخ 13 شباط/فبراير 1946، اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة المؤرخة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، حسب الاقتضاء، ولن يتم تفسير أو تطبيق أي أحكام من هذه الوثيقة أو أي عقد مؤسسي أو أي تعهد بطريقة أو إلى حد ما تتعارض مع هذه الامتيازات والحصانات.